

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٧٦

الثلاثاء، ٧ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة دلوفو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إكوادور	السيدة فلوريس
	البنان	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الكعبي
	البرازيل	السيدة إسكورييل دي موراييس
	سويسرا	السيد بيرسيه
	الصين	السيدة لين يي
	غابون	السيدة ندمييت داماس
	غانا	السيدة أبودو
	فرنسا	السيدة شيايا
	مالطة	السيدة بوتيجيغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	اللورد أحمد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى

الأمم المتحدة (S/2023/146)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار

١٣٢٥ (٢٠٠٠)

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام

من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة (S/2023/146)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالرئيس

والوزراء وغيرهما من الممثلين الرفيعة المستوى. فحضورهم اليوم يؤكد

أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى

المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن،

أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أنغولا،

أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، (جمهورية - إيران الإسلامية)، أيرلندا،

إيطاليا، باكستان، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بولندا،

بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية

التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا،

جورجيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا،

سلوفينيا، سيراليون، شيلي، العراق، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام،

قبرص، كازاخستان، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا،

لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك،

منغوليا، ميانمار، ناميبيا، النمسا، الهند، اليونان.

وأقترح أن يدعو المجلس معالي السيدة آمال حمد، وزيرة شؤون

المرأة في دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، إلى

المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة

السابقة المتبعة في هذا الصدد.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو

مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة:

السيدة سيما سامي بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب

الأحمر؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية

الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة ليما غبوي،

الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أَدْعُو

سعادة السيدة ستيلارونر - غروباتشيتش، سفيرة الاتحاد الأوروبي

للشؤون الجنسانية والتنوع، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي

ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة،

وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة المتبعة في هذا الصدد.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/146،

التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين

العام من الممثل الدائم لموزامبيق لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة

مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بحوث.

السيدة بحوث (تكلمت بالإنكليزية): خلال ٢٠ عاما منذ أن اتخذ

مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن،

شهدنا بعض الإنجازات التاريخية الرائدة للمساواة بين الجنسين. وبينما

ينبغي لنا أن نتوقف لتقدير تلك الإنجازات الرائدة، ينبغي أيضا أن

نتذكر أننا لم نغير كثيرا تكوين الأشخاص الذين يجلسون على طاولات

مفاوضات السلام ولا الإفلات من العقاب الذي يتمتع به أولئك الذين

يرتكبون الفظائع ضد النساء والفتيات. والواقع أن تلك الذكرى السنوية

العشرين لم تكن احتفالا بل كانت جرس إنذار. لقد حذرنا من أن آثار

تجاهل التزاماتنا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ستكون بالنسبة للمرأة

الصحية المحلية ومنظمات الإغاثة وجماعات حقوق الإنسان الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي.

منذ الذكرى السنوية العشرين، وقعت العديد من الانقلابات العسكرية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، من منطقة الساحل والسودان إلى ميانمار، مما أدى إلى تقليص الحيز المدني للمنظمات النسائية والنشاطات بشكل كبير، إن لم يكن إغلاقه تماما. ووفقا لدراسة حديثة، على سبيل المثال، زادت الإساءات ذات الدوافع السياسية ضد النساء عبر الإنترنت من ميانمار وداخلها خمسة أضعاف على الأقل في أعقاب الانقلاب العسكري في فبراير/شباط ٢٠٢١. وتتخذ هذه الإساءات بصفة أساسية شكل تهديدات جنسية ونشر عناوين المنازل أو تفاصيل الاتصال أو الصور الشخصية أو مقاطع فيديو لنساء نشرن تعليقات إيجابية على جماعات تعارض الحكم العسكري في ميانمار.

لقد بدأت يوم أمس لجنة وضع المرأة دورتها السنوية بموضوع ذي أولوية مكرس للابتكار والتغير التكنولوجي. وكما أظهرت الأمثلة التي قدمتها حتى الآن، فإن وضع المرأة تحت الحصار. وتلعب جوانب التكنولوجيا، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، أدوارا في نشر المعلومات الحيوية وحشد الدعم وأيضا في التسبب في مزيد من الضرر من خلال نشر معلومات مضللة وتشجيع الكراهية العنيفة للنساء. ومن الأهمية بمكان أن تعمل الحكومات والشركات الخاصة معا لتعزيز التكنولوجيا بوصفها عاملا تمكينا ومسرعا للتقدم.

كما أنه قد مر علينا للتو عام واحد منذ بداية غزو أوكرانيا وأكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وتشكل النساء وأطفالهن ٩٠ في المائة من حوالي ٨ ملايين أوكراني أُجبروا على الانتقال إلى بلدان أخرى. بالمثل، تشكل النساء والفتيات ٦٨ في المائة من ملايين النازحين داخل أوكرانيا. السلام هو الحل الوحيد، مع مشاركة المرأة في العملية.

في عام ٢٠٢٠، في عالم دمرته جائحة جديدة أظهرت القيمة الهائلة لمقدمي الرعاية وأهمية الاستثمار في الصحة والتعليم والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، كنا نأمل أن تنتبه البلدان إلى الدروس

طويلة الأمد ومتوارثة بين الأجيال، وستكون فورية وجذرية بالنسبة للسلام العالمي.

وقد كنا محقين في قلقنا. ففي جلسة مجلس الأمن التي عقدت قبل عامين ونصف العام بمناسبة الذكرى السنوية العشرين (انظر S/2020/1076)، استمع مجلس الأمن إلى امرأة أفغانية تمثل المجتمع المدني، هي زرقاء يفتالي. لقد كانت فخورة بأنها عاشر امرأة أفغانية تُدعى للتكلم أمام مجلس الأمن. ومثل معظم من تكلمن قبلها، طلبت عدم المساومة على حقوق المرأة من أجل التوصل إلى اتفاق مع طالبان. وأعربت عن أسفها لاستبعاد النساء من ٨٠ في المائة من مفاوضات السلام من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٠، بما في ذلك المحادثات بين الولايات المتحدة وطالبان. وبعد بضعة أشهر، تحققت أسوأ مخاوف زرقاء، وسيطرت طالبان على بلادها مرة أخرى. لقد زرت أفغانستان مع نائبة الأمين العام قبل بضعة أسابيع فقط. ومنذ ذلك الحين، أعلنت طالبان عن المزيد من القيود واحتجزت المزيد من النشاطاء، بمن فيهم المدافعان عن حقوق المرأة نرجس سادات وإسماعيل مشعل، وهو أستاذ جامعي أظهر بشجاعة تضامنه مع النساء الأفغانيات وحققهن في التعليم. وبما أن المجلس سيعقد غدا جلسة أخرى بشأن أفغانستان، أود أن أطلب من أعضاء المجلس أن يتكلموا ويتصرفوا بقوة ضد ذلك الفصل العنصري بين الجنسين وأن يجدوا سبلا لدعم النساء والفتيات الأفغانيات في أحلك لحظاتهم.

أفغانستان هي أحد أكثر الأمثلة تطرفا على التراجع في حقوق المرأة، لكنها بعيدة كل البعد عن كونها الوحيدة. بعد خمسة أيام فقط من اجتماع مجلس الأمن للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اندلع القتال في منطقة تيغراي الشمالية في إثيوبيا. وعندما تم توقيع اتفاق سلام بعد ذلك بعامين، قدر البعض عدد القتلى بمئات الآلاف. قد لا نعرف أبدا عدد النساء والفتيات اللواتي تعرضن للاغتصاب، لكن اللجنة الدولية لخبراء حقوق الإنسان المعنية بإثيوبيا قالت إن العنف الجنسي قد ارتكب على نطاق مروع. لقد زاد زواج الأطفال بنسبة ٥١ في المائة في عام واحد من النزاع، وتواصل المراكز

البلدان. وهذا يعني أن يكون لدينا عزم أكبر بشأن تمويل الجماعات الجديدة أو العمل معها، وخاصة جماعات الشابات. واسمحوا لي أن أؤكد للأعضاء أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة مستعدة للعمل معهم لإيجاد هذا التغيير في الاتجاه وصياغة مسار جديد للمضي قدما.

إنني ممتنة لحكومة موزامبيق على دعوتنا الآن لتحديد أهداف جديدة ووضع خطط هادفة وفعالة قبل فوات الأوان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة بحوث على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سبولياريتش إيغر.

السيدة سبولياريتش إيغر (تكلمت بالإنكليزية): أشكر جمهورية موزامبيق على عقد مناقشة اليوم الهامة.

بينما نتكلم الآن هناك أكثر من ١٠٠ نزاع مسلح مستعر في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه فإن المكاسب التي تحققت بشق الأنفس عبر الأجيال في مجال المساواة بين الجنسين يجري عكس مسارها. وليس ذلك بمحض المصادفة. فمع تراجع احترام المساواة بين الجنسين يزداد العنف. وعندما يتقاطع العنف المسلح مع أنماط التمييز الموجودة مسبقا تكون الآثار كارثية على المجتمعات. إن عدم المساواة بين الجنسين يضرنا جميعا ويعيق النساء والفتيات أكثر من غيرهن. من الخطوط الأمامية إلى المخيمات والسجون، ترى اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوميا الآثار الوحشية للنزاع المسلح على النساء والفتيات. فهن يتعرضن للعنف الجنسي على أيدي حاملي السلاح على نطاق مروع. ويموتن أثناء الولادة، غير قادرات على الحصول على الرعاية الطبية التي كان يمكن أن تتفذهن. ويتم تشريد النساء والفتيات، فيتعرضن لخطر المزيد من الانتهاكات، وذلك أثناء بحثهن عن الماء والحطب والغذاء في كفاهن اليومي من أجل البقاء. وبعضهن جنديات سابقات جُردن من إنسانيتهن وغالبا ما يُحرمن من نفس المعاملة التي يتلقاها نظرائهن الذكور. ويتم احتجاز بعضهن في سجون مصممة للرجال، وبالتالي تكون غير مناسبة لاحتياجاتهن. وتخفي أخريات فيتعرضن لخطر أكبر إما لعدم الإبلاغ عن فقدانهن أو لعدم تسجيل السلطات

المستفادة من عقود من نشاط النساء بناء السلام وإعادة التفكير في الإنفاق العسكري. وبدلا من ذلك، استمر تزايد هذا الإنفاق، متجاوزا حد التريليني دولار، حتى من دون الإنفاق العسكري الكبير في الأشهر الماضية. فلم تمنع الجائحة ولا مسائل سلاسل التوريد عاما آخر من تزايد مبيعات الأسلحة العالمية. وإذ نجتمع اليوم في منتصف الفترة الفاصلة بين الذكرى السنوية العشرين والخامسة والعشرين، عشية اليوم الدولي للمرأة، من الواضح أننا بحاجة إلى تغيير جذري في الاتجاه. المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم (S/2023/146، المرفق) تطلب من الأعضاء تقديم خططهم من الآن وحتى عام ٢٠٢٥، وسأختتم بياني باقتراحين بشأن الشكل الذي يمكن أن يبدو عليه هذا التغيير في الاتجاه.

أولا، لا يمكننا أن نتوقع أن يكون عام ٢٠٢٥ مختلفا إذا استمر الجزء الأكبر من تدخلاتنا في التدريب والتوعية والتوجيه وبناء القدرات وإنشاء الشبكات وتنظيم فعالية تلو الأخرى للحديث عن مشاركة المرأة، بدلا من تفويضها في كل اجتماع وعملية صنع قرار لدينا فيها سلطة. أطلب أن تكون خطط الدول الأعضاء مميزة بتدابيرها الخاصة وبالمساءلة فيما يتعلق بتطبيقها. وأطلب أن تتسم بولايات وشروط وحصص ومخصصات تمويلية وحوافز وعواقب لعدم الامتثال. إن تغيير الطريقة التي نعمل بها من أجل السلام والأمن سيتطلب أكثر من مجرد مواعظ ومشاورات على الهامش.

ثانيا، يتعين علينا أن نوسع نطاق ما نوفره من موارد لمن هم في أمس الحاجة إليها ولكنهم لا يملكونها. وأفضل أداة لدينا في الأمم المتحدة لتوجيه الأموال إلى المنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات هي صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، والذي مول بالفعل أكثر من ٩٠٠ منظمة منذ إنشائه في عام ٢٠١٥ - ثلثها في العام الماضي وحده. وأنا أفرح بشكل خاص بأن قرابة نصف تلك المنظمات قد تلقت تمويلا من الأمم المتحدة لأول مرة، وأن ٩٠ في المائة منها تعمل على المستوى دون الوطني. إننا بحاجة ماسة إلى سبل أفضل لدعم المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في تلك

السكان المدنيين في الحسبان. وهناك حاجة ملحة لأن تلتزم الدول بتطبيق منظور جنساني على تطبيق وتفسير القانون الدولي الإنساني. ويمكن التعهد بتلك الالتزامات في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والسياسات ذات الصلة.

ثانياً، يجب على الدول أن تكفل إدماج الحظر الواضح للعنف الجنسي بموجب القانون الدولي الإنساني في القانون الوطني والعقيدة العسكرية والتدريب. وعلى الرغم من أن أعمال العنف الجنسي محظورة، صراحة وضمناً على حد سواء، بموجب القانون الدولي الإنساني وفي النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على حد سواء، إلا أنها غالباً ما تكون واقعا معروفا وطبيعياً. في الوقت الحالي، تتسم الأطر الوطنية بتعريفات غير كافية للعنف الجنسي وبحواجز متعددة تمنع الناجيات من الإبلاغ. وغالباً ما تعاني الناجيات من العنف الجنسي من انتهاك مزدوج، حيث يواجهن الرفض أو الوصم من مجتمعاتهن إذا حاولن الحصول على الدعم أو الخدمات القانونية. يلزم إدخال تغييرات على القوانين والسياسات المحلية. وينبغي أن تكون تغييرات قوية ومزودة بالموارد وينبغي تنفيذها. وينبغي للانخراط بجرأة أكبر وبطريقة مباشرة أكثر مع حاملي السلاح بشأن مسألة العنف الجنسي، لمنع حدوثه في المقام الأول، أن يصبح نهجا وقائياً بحكم الواقع وأن يتم دعمه وتيسيره في أوقات السلم لمنع وقوع أسوأ ما في أوقات الحرب.

ثالثاً، يمكن للدول أن تمكن المرأة قبل نشوب النزاع المسلح وأثناءه وبعده لدعم احتمال أكبر لتحقيق سلام مستدام. فإن كانت النساء غائبات في أسواق العمل السابقة وإن لم يستفدن على قدم المساواة من التحول الرقمي والتقدم التكنولوجي وإن لم يكن لديهن إمكانية وصول إلى الرعاية الصحية وإن كان عليهن التعايش مع الندوب الجسدية والعقلية للعنف الجنسي، فكيف سيشغلن مقعدهن على الطاولة؟

فيجب تمكين المرأة في أوقات السلم، لا سياسياً وقانونياً فحسب، بل كذلك اقتصادياً إذا أريد لها أن تضطلع بدور في التسويات السياسية. ففي نهاية المطاف، من يسيطرون على الأصول فقط هم الذين سيكون لهم تأثير عند اتخاذ قرارات مهمة. ومن الأهمية بمكان ألا تكون النساء

لوضعهن كمفقودات بشكل كاف. وفي الفضاء الرقمي، تتعرض سلامة المرأة وكرامتها للخطر بسبب المعلومات المضللة والإساءة الجنسانية. مدنيات ومقاتلات ومقدمات رعاية وسجينات وأمهات وبنات - حقائق النساء في النزاعات غالباً ما تكون غير مرئية ويتم تجاهلها. وتشهد اللجنة الدولية للصليب الأحمر كل يوم على الدور الحيوي الذي تؤديه النساء في حماية وقيادة أسرهن ومجتمعاتهن، مثل ما تؤديه في تعبئتها وفي بحثهن عن أقاربهن المفقودين. كما أن اللجنة الدولية تدرك تماماً أن الاستجابات الإنسانية التي لا تراعي عدم المساواة بين الجنسين تعزز على الأرجح التمييز الجنساني وأضراراً أخرى.

توجد لدى اللجنة الدولية مبادئ لإرشادنا - وهي الإنسانية والنزاهة والحياد. والجمع بين هذه المبادئ الثلاثة يعني أننا ننحاز فقط إلى ضحايا النزاعات المسلحة والعنف، سواء كانوا رجالاً أو نساءً أو أطفالاً. والحياد، على وجه الخصوص، هو أداة عملية تسمح للجنة الدولية بالتفاوض بشأن الوصول إلى السكان المتضررين من النزاع في أكثر الأماكن التي يصعب الوصول إليها. وبوصفنا منظمة محايدة فإننا لا نتخذ موقفاً بشأن المسائل السياسية أو العسكرية أو الإيديولوجية. لكن هذا لم يمنعنا أبداً من السعي للوصول إلى الناس وتخفيف معاناتهم والأضرار التي يواجهونها والتي تشكلها ديناميكيات القوة الاجتماعية أو السياسية.

أولاً، القانون الدولي الإنساني هو جوهر حماية جميع ضحايا النزاعات. وهذا يعني أن تكون الحماية للنساء والرجال والفتيات المتنوعين متوفرة على قدم المساواة. ومن شأن احترام القانون الدولي الإنساني أن يحول دون وقوع الضرر الهائل الناجم عن انتهاكات قواعده. وسيساعد هذا أيضاً على إعادة بناء الاستقرار وتحقيق المصالحة بين المجتمعات. والأهم من ذلك أن القانون الدولي الإنساني يحظر التمييز ويطالب أطراف النزاع المسلح بتقييم الأضرار المدنية المتوقعة واتخاذ خطوات للحد منها. ويتطلب التنفيذ الفعال لتلك الالتزامات الإرادة السياسية من الدول لتقييم سلوكها والنظر بجديّة فيما إذا كانت قواتها المقاتلة تملك أو لا تملك الموارد والخبرة اللازمة لأخذ حماية جميع

وتعلمناه منذ عام ٢٠٢٠. فذلك سيساعدنا على إعادة ضبط جدول الأعمال إذ نمضي قدما نحو اليوبيل الفضي في عام ٢٠٢٥. وهي كذلك فرصة لتقييم كيفية خروجنا من عامي مرض فيروس كورونا المظلمين الماضيين، اللذين بددا العديد من المكاسب التي تحققت على مدى العقدين الماضيين من عمل المرأة الدؤوب وتضحياتها.

إن الأثر الحالي للنزاع المسلح على النساء والفتيات حَظِر. فعمليات الاختطاف في منطقة الساحل واغتصاب وقتل وتشويه الفتيات والفتيات الصغار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتدمير المنازل وعمليات الاختطاف والتشريد في كابو ديلغادو، بموزامبيق، وجميع الفطائع الجارية في مناطق النزاع المزمع في حوض بحيرة تشاد في شرق أفريقيا، مقترنة بتغير المناخ وانخفاض التدفقات المالية، فاقمت معاناة النساء والفتيات وجردتهن من كرامتهن من خلال معدلات غير مسبوقه من العنف الجنسي والحرمان من السلع والخدمات الضرورية. وشهدت العديد من الفتيات مستقبهن يسلب منهن، حيث يفوتن فرصة الالتحاق بالمدارس وتطوير رأس مالهن البشري. ولحل تلك المسألة، يجب علينا أن نعيد هيكلة تدابيرنا لتحقيق الحماية ونعززها.

ولأسف، في الوقت الذي تشارك فيه نساء كثيرات في مبادرات المجتمع المحلي وبناء السلام، فإن أصواتهن لم تسمع بعد في مفاوضات السلام وعمليات الوساطة التي توضع خلالها خرائط الطريق للعودة إلى السلام. ونحن نغير تلك الحالة داخل الاتحاد الأفريقي بالدعوة إلى نشر شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في مختلف المسارات، لا في المسار الثالث فحسب، بل كذلك في عمليات الوساطة في المسارين الأول والثاني.

لأقدم مثالا واحدا. قبل ساعة، حضرت معتكفا للنساء الإثيوبيات من جميع المناطق - ليس فقط من جزء واحد، بل من مناطق مختلفة. التقينا في معتكف في بريتوريا، يسرته أختنا فومزيلي ملامبو - نغوكا، وهي عضو في فريق الحكماء. واستمعت إلى نساء إثيوبيا وطلباتهن فيما يتعلق، بطبيعة الحال، بمسألة ذكرناها وهي العنف ضد المرأة وكيفية إدخاله في المفاوضات وبناء السلام، الذي كان من الأولويات.

على الطاولة لإتمام العدد فحسب، بل أن يتم تمكينهن أيضا من تمثيل مجتمعاتهن.

وسد الفجوة بين الجنسين في الابتكار والتكنولوجيا هو محور تركيز لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والستين، التي افتتحت أمس. ولا تكون الفجوة الرقمية بين الجنسين أوسع مما هي في حالات النزاع. فيجب علينا أن نكفل على وجه الاستعجال أن تدعم وعود التقدم التكنولوجي أيضا الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تلك السياقات.

وتكمن حماية الذين يواجهون أكبر قدر من التمييز والتجريد من الإنسانية - النساء والفتيات، في كثير من الأحيان - في صميم احترام القانون بوصفه طريقا إلى السلام. ويقترب السلام من التحقق عندما يحظى الناس بغض النظر عن نوع جنسهم بالاحترام والحماية على قدم المساواة، من دون التعرض للأذى الجسدي والعقلي، وعندما تتاح لهم الفرص لتشكيل مستقبلهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة سبولياريتش إيغر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديوب.

السيدة ديوب (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشيد بكم، السيدة الرئيسة، وأن أهنئكم وأهنئ وفد موزامبيق على رئاستكم مجلس الأمن لشهر آذار/مارس وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٢٥ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأرجو لكم شهرا نسائيا سعيدا.

وأود أن أشكر السيدة سيما بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفريقها على مختلف أشكال الدعم التي تلقيناها في أفريقيا بشأن تنفيذ سياسات وبرامج المرأة والسلام والأمن. وأشيد برئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وأختي ليما غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام.

وأود فقط أن أقول أن المناقشة المفتوحة التي نجريها اليوم مهمة جدا بالنسبة لنا من أجل إلقاء نظرة إلى الوراء والتفكير في ما حققناه

ونحن بحاجة إلى التأكد من وجود المرأة في جميع قطاعات الحياة، وليس فقط في عمليات السلام. وبهذه الطريقة، لن نحتاج بعد الآن إلى طلب دعوة النساء للمشاركة على طاولة صنع القرار، لأنهن سيصبحن هناك بالفعل.

وتبين البيانات المستمدة من إطار النتائج القارية أننا نحرز بعض التقدم، وإن كان غير كاف، في تنفيذ آليات الحماية القائمة، كما أكد ذلك جميع المتكلمين السابقين. وفي عام ٢٠٢٢، أفادت خمسة وثمانون في المائة من بلداننا أنها أنشأت آليات للحماية من العنف الجنسي والجسدي والتصدي له، مثل المحاكم الخاصة ومكاتب الشؤون الجنسانية ومراكز الاتصال في المؤسسات الأمنية والطبية والاجتماعية كوسيلة لتعزيز دعمها الكلي الذي يركز على الناجين في المدن الكبرى.

وعلى المستوى القاري وبالإضافة إلى الإطار الحالي، نحن في الاتحاد الأفريقي بصدد وضع اتفاقية بشأن العنف ضد النساء والفتيات، والتي أوصى بها بشدة المؤتمران المعنيان بالذكرى الإيجابية للذات عقدا على المستوى الرئاسي، في كينشاسا وداكار، في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، على التوالي. ونأمل أن تتضمن جميع الدول الأعضاء إلى تلك العملية للتأكد من أننا نتصدى للآفة التي أطلقت عليها هيئة الأمم المتحدة للمرأة "الجائحة الموازية".

ومع ذلك، نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد، لا سيما من خلال منع الانتهاكات ودعم الضحايا لإعادة البناء بشكل أفضل من خلال البرامج الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. ونحن بحاجة ماسة إلى تدابير لوضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة الجناة.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بعمل المجلس في تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عقد مناقشات مفتوحة أكثر انتظاما وتواترا بشأن المرأة والسلام والأمن، ودعوة مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني، وتعميم الصياغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في قرارات مجلس الأمن الأخرى. وأعتقد أن بإمكاننا توسيع نطاق تلك الجهود. ونحن بحاجة إلى التأكد من وجود مساءلة ومن توافر الموارد،

وسلِّط الضوء كذلك على طلب مشاركة المرأة مناصفة في جهود بناء السلام. وأعتقد أن تلك بعض الأمثلة التي نرى فيها أنه عندما لا تتم دعوة النساء إلى الطاولة، يمكنهن إنشاء طاولتهن الخاصة وكفالة دعوة نساء أخريات للحضور والانضمام إليهن، لأنهن قلن إنهن كن ينتظرن، ولم يعد بإمكانهن الانتظار بعد الآن.

وإذا جاز لي، أود أسلط الضوء مرة أخرى على حقيقة أننا، كما قلت، إذ نتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين بعد عامين، فإن مكتبي، مكتب المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، قاد استراتيجية ذات شقين - تمشيا مع ولايتنا المتمثلة في إسماع أصوات النساء في عمليات السلام والأمن - للتعبير بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في القارة.

ويتمثل المحور الأول للاستراتيجية في تعزيز بيئة سياسات المرأة والسلام والأمن بالدعوة إلى اعتماد وتنفيذ خطط عمل وطنية من قبل جميع الدول، بما فيها الدول المتبقية، لأن ٦١ في المائة من دولنا الأعضاء اعتمدت خطط عمل وطنية، حتى الآن. وخطط العمل الوطنية هذه مهمة جدا. ونحن نأمل أن نحقق معدل اعتماد خطط عمل وطنية بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وهو التزام قطعته دولنا الأعضاء. إننا نفعل ذلك إذ نعزز المساءلة، وهو نهج آخر نحتاج إلى وضعه، باستخدام إطار النتائج القاري، الفريد من نوعه في العالم، فضلا عن التقارير السنوية عن المرأة والسلام والأمن. وقد أبلغ ثلاثة وثمانون في المائة من دولنا الأعضاء عن استخدام إطار النتائج القاري. وقُدِّمَت توصيات نتيجة لهذا الإبلاغ إلى مجلس السلام والأمن لإجراء متابعة. وهذا ما يواصل مكتبي القيام به في قارتنا.

ويتمثل المحور الثاني في بناء حركة نسائية أفريقية، شبكة القيادات النسائية الأفريقية، بغية استكمال عمل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في التركيز على المرأة والسلام والأمن. وقد أنشئت الشبكة في ٣٢ دولة. ومن خلال الشبكة، نكفل تعميم تولي النساء أدوارا قيادية في مجال الحوكمة وفي عملية السلام والتنمية من أجل إيجاد كتلة حرجة من القيادات النسائية على جميع المستويات.

قبل ٢٣ عاما تقريبا، اتخذ في هذه القاعة تحديدا قرار (القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)). واعتقد الجميع أنه المفتاح لإطلاق الإمكانيات الكاملة للمرأة في السعي العالمي من أجل تحقيق السلام والأمن. وفي ذلك الوقت، كان الحديث حول الحروب وعمليات السلام يقتصر في المقام الأول على الرجال ذوي السلطة السياسية والرجال المسلحين. وكان الشعار المشترك الذي سمعناه على مستوى القواعد الشعبية هو ” الرجال يصنعون الحروب؛ ويجب أن يصنعوا السلام“. لقد ثبت مرارا وتكرارا أن الرجال يصنعون الحرب، لكنهم غير قادرين على صنع السلام بأنفسهم.

ولأسف، لم يتغير الحديث في عام ٢٠٢٣. والسؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا بوصفنا أصحاب مصلحة هو: كيف ناقش مسألة السلام والأمن مع استبعاد ٥٠ في المائة من السكان؟ وكيف نغير ديناميكية حالة معينة من دون إشراك واستخدام جميع الموارد المتاحة لنا؟ وبعد مرور ثلاثة وعشرين عاما على القرار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ما الذي تعلمته؟

أولا، تعلمت أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لا يزال ينظر إليه من قبل العديد من الأطراف الفاعلة على أنه أداة للدول التي في حالة حرب، حيث يكون الاستثمار في تنفيذه إما متوقفا أو متباطئا.

ثانيا، تعلمت أن خطط العمل الوطنية بشأن القرار أصبحت الآن أداة للسياسيين والجهات الفاعلة السياسية لإبراز القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كغطاء لفشلهم في إدماج قضايا حقوق المرأة في خطط عملهم الوطنية أو جداول أعمالهم الوطنية. ويتم ذلك لإثارة إعجاب المانحين وشركاء التنمية.

ثالثا، تعلمت أن الناشطين المحليين الذين يعملون في مجال قضايا المرأة والسلام والأمن يواصلون القيام بعملهم، ويثبتون مرارا وتكرارا، وعلى الرغم من نقص الأموال، أنهم لا يعتبرون ذلك وظيفة يومية، بل وثيقة تأمين لأطفالهم ومجتمعاتهم.

وهناك حاجة لأن نعيد تعريف السلام ونحن نتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالسلام، في رأبي،

بحيث لا يقتصر الأمر على الأقوال والمناقشات المفتوحة والقرارات، بل على الأفعال أيضا.

وبغية تعزيز عمل المجلس بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أوصي بأن ينظر المجلس في ما يلي.

أولا، ينبغي للمجلس أن يعمل بشكل أوثق مع الكيانات الإقليمية الأخرى، مثل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. ونحن نعلم أن إطار النتائج القارية الذي طورناه فريد من نوعه. فكيف نتأكد من أن المجلس يستلهم من تلك الأداة التي أنشئت لقياس التقدم المحرز وضمان المساءلة؟

ثانيا، يجب أن نكفل حصول المنظمات النسائية على تمويل مرن ويمكن التنبؤ به. والتمويل المرن، على وجه الخصوص، مهم لتمكين المنظمات من الاضطلاع بفعالية بجهود بناء السلام في الظروف الصعبة الراهنة التي تعمل فيها، ولا سيما في مناطق النزاع.

وأخيرا، يجب أن نعيد التفكير في هيكل طاولة الوساطة لدينا. ويجب أن نبتكر سبلا لضمان الإدماج الواسع، ولا سيما للنساء والشباب، على طاولات صنع القرار.

وأكرر التزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء في بذل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات والقضاء عليها مع حماية كرامة النساء والفتيات. ونتطلع إلى زيادة الدعم للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ديوب على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة غبوي.

السيدة غبوي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعتزم هذه اللحظة للإعراب عن تضامني مع النساء اللواتي يعانين من الظلم وسوء المعاملة في جميع أنحاء العالم، وتحديدًا في الأماكن التي يشكل فيها الحفاظ على حقهن في الحياة والتعليم والاستقلالية الجسدية نضالا يوميا. وأود أيضا أن أثنو بجهود النساء على مستوى المجتمع المحلي اللواتي ما زلن يبقيين الأمل حيا من خلال دعوتهن.

سيظل عبثاً إذا لم نجلب النساء إلى طاولة المفاوضات. أعتقد اعتقاداً راسخاً أن محاولة العمل من أجل السلام والأمن العالميين دون مشاركة المرأة تشبه محاولة رؤية الصورة كاملة وإحدى العينين مغطاة. وكما قالت ميشيل باشلييت،

”ببساطة لم يعد بإمكاننا إنكار الإمكانيات الكاملة لنصف السكان. يحتاج العالم إلى الاستفادة من موهبة المرأة وحكمتها. وسواء كانت القضية تتعلق بالأمن الغذائي أو [تغير المناخ] أو الانتعاش الاقتصادي أو الصحة أو السلام والأمن، فإن مشاركة المرأة مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى“.

وإذ تقترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يحدوني الأمل في أن يتم بذل المزيد من الجهد وأن يتم الاضطلاع بجداول أعمال قابلة للتنفيذ لتحريكنا نحو عالم أكثر سلماً وعدلاً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة غبوي على إحاطتها. أدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية والتعاون في موزامبيق.

(تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية)

بالنيابة عن حكومة موزامبيق، يسرني شخصياً أن أرحب بجميع مقدمي الإحاطات وأعضاء مجلس الأمن الذين يشرفوننا بحضورهم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن موضوع ”المرأة والسلام والأمن: على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)“، وهو موضوع بالتأكيد حسن التوقيت ومهم في جميع أنحاء العالم، خاصة في موزامبيق. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على قيادته المتبصرة لمنظمتنا المهمة، وقبل كل شيء على التزامه بإبقاء المسائل الجنسانية في صميم جدول الأعمال العالمي مع التشديد على منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، فضلاً عن صون السلام والأمن الدوليين. ونتيح لنا هذه المناقشة، التي تجري خلال شهر تاريخ المرأة، فرصة لتقييم نتائج تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ليس مجرد غياب الحرب، ولكن وجود ظروف تكرم الجميع. إن أكبر التهديدات للمرأة والسلام والأمن في الدول في جميع أنحاء العالم لم تعد فوهة البندقية. فالمصاعب الاقتصادية والصحة وانعدام الأمن الغذائي وأزمة المناخ كلها جزء من تلك التهديدات. وعندما تتجاوز الميزانيات الاجتماعية لدولنا ميزانياتنا العسكرية، سنبدأ في رؤية مجتمعات أكثر سلاماً.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست خطة خاملة. إنها خطة قابلة للتنفيذ. إنها ليست خطة للاجتماعات والمبادرات. وإذا وضعنا بشكل جماعي بعض التدابير، يمكننا بالتأكيد تحقيق السلام العالمي. وفيما يلي بعض الطرق التي يجب أن نزيد بها من أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، إشراك النساء المحليات كناشطات سلام في بداية بعثات السلام. ويجب إقامة الشراكة معهن وطلب مشورتهن، لأنهن أوصياء على مجتمعاتهن، وبالتالي فهن حفظة المعلومات الحيوية الأهمية.

ثانياً، كما قلنا على مر السنين، ينبغي أن نجلب النساء إلى طاولة السلام كمفاوضات ووسيطات. ومن المدهش أن نرى كيف أن الرجال الذين يحملون البنادق هم وحدهم الذين يدعون باستمرار إلى طاولة المفاوضات لإيجاد الحلول، في حين أن النساء، اللاتي يتحملن العبء الأكبر، غالباً ما تتم دعوتهم بصفة مراقبات فحسب. إن تأثير النزاع على حياة النساء يؤهلنا لأكثر من مجرد مركز مراقب في محادثات السلام.

ثالثاً، يجب أن نتجاوز الخطابة السياسية. وليس من المقبول أن تكون لدينا خطط عمل وطنية ولكن ليس الميزانيات التي تتناسب معها. فبدون التمويل والإرادة السياسية، لا يمكننا المضي قدماً بجدول أعمال السلام والأمن. وبدون التمويل والإرادة السياسية، سيظل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أداة بلا تنفيذ.

وينبغي لكل صاحب مصلحة على الصعيد العالمي أن ينظر إلى المرأة والسلام والأمن كجزء شامل من جدول أعمال السلام والأمن العالميين بجميع أشكاله وصيغته. إن سعينا لتحقيق السلام في عالمنا

عمل بيجين، والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية. ولكن بينما لدينا العديد من الصكوك، فإن التحدي يكمن في تنفيذها بالكامل.

وبغية تفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نفذت موزمبيق خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وحققتنا نتائج ملحوظة من خلال التأكيد على تعزيز سلامة المرأة وتوفير خدمات شاملة لضحايا مختلف أنواع العنف؛ وتشجيع النهوض الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في سياق الانتعاش بعد انتهاء النزاع؛ وتعزيز قدرة المرأة والمنظمات النسائية على منع نشوب النزاعات وحلها، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي؛ وكفالة المساواة في الحقوق في الحصول على الأراضي والتعليم والصحة، مع تأثير إيجابي على معدلات الأمية، التي انخفضت من ٨٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٤٦ في المائة في عام ٢٠٢١، وعلى وفيات الأمهات والأطفال؛ وزيادة التمثيل السياسي للمرأة في هيئات الحكم على المستوى المركزي ومستوى المقاطعات والبلديات والمناطق الإدارية، ويتضح ذلك بشكل خاص من ارتفاع نسبة النساء في الجمعية الوطنية للجمهورية من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٤٣ في المائة في دورتها الحالية التي ترأسها امرأة، كما كان الحال في الدورة السابقة. وتتمتع موزمبيق بالمساواة بين الجنسين في مجلس الوزراء، حيث تقود المرأة وزارات مهمة، بالإضافة إلى نائبات الوزراء ووزيرات الدولة وحكومات المقاطعات. وفي الهيئات القضائية، تعتبر مشاركة المرأة كبيرة على جميع المستويات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك أمرتين ترأسان المحكمة الإدارية والمجلس الدستوري، وأن المدعي العام للجمهورية امرأة. ويسمح تمثيل المرأة في الهيئات القضائية بزيادة الاهتمام بالحماية القانونية لحقوق المرأة في حالات النزاع.

وفي نطاق تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تم تعزيز التنسيق والرصد والمساءلة بشأن الالتزامات العالمية فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ونؤكد من جديد التزام حكومة جمهورية موزمبيق بمواصلة

وتشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى أكبر الأولويات والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي، وأفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وموزمبيق على وجه الخصوص. ويمثل اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ خطوة مهمة إلى الأمام بإبرازه بوضوح الدور التحويلي الذي تؤديه المرأة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفي بناء السلام. ويدعو القرار الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى إشراك المرأة إشراكا كاملا في منع نشوب النزاعات وتسويتها والتعافي وكفالة اتساق جميع جهود بناء السلام مع مبادئ المساواة بين الجنسين.

وحتى يومنا هذا، تشكل النساء إحدى فئات المجتمع الأكثر تضررا من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم وفي أفريقيا على وجه الخصوص. وما زلنا نشهد انتهاكات خطيرة لحقوق المرأة، وغالبية اللاجئين والمشردين داخليا الذين تتجم حالتهم عن النزاع المسلح هم من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وللأسف، لا تزال تلك الحقيقة المحزنة سائدة على الرغم من أن مجلس الأمن اتخذ العديد من القرارات الرامية إلى منع هذه الحالات.

وتشكل مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بمسائل السلام والأمن ومنع نشوب النزاعات وحلها، إلى جانب مشاركتها الفعالة في بعثات حفظ السلام، تحديا رئيسيا. وتشجع حكومة موزمبيق وتدعم وتقدر النهوض بالمرأة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال الحكم الدستوري وتنفيذه. ولهذا السبب، وضعنا ونفدنا عددا من الصكوك التي تعطي الأولوية لسياسة بلدنا الجنسانية واستراتيجية تنفيذها، بما في ذلك خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة، وقانون للعنف العائلي، وآلية متعددة القطاعات للرعاية المتكاملة للنساء ضحايا العنف، وقانون يهدف إلى منع الزواج المبكر ومكافحته، لأننا نعتقد أن هذه الصكوك يمكن أن تكون ذات فائدة كبيرة للمرأة في التغلب على التحديات التي تواجهها.

أما على الصعيد الدولي، فوقع موزمبيق، في جملة أمور، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان ومنهج

والواقع أن البيانات التي أدلي بها بالفعل ذكرت مرة أخرى بأن السلام المستدام يجب أن يُبنى بواسطة النساء ومعهن، وإلا فلن يكون له وجود. وفي هذا السياق، فإن مصطلح "الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن" لا يقتصر على الأمم المتحدة فحسب - بل هو حقيقة واقعة. ويوسعي أن أتشاطر مع مجلس الأمن أنه أتاحت لي الفرصة لرؤية ذلك الواقع مرة أخرى في الشهر الماضي خلال زيارتي لبلدكم، موزامبيق، سيدتي الرئيسة، في مابوتو، بالطبع، ولكن أيضا في كابو ديلغادو ومويدا، وفي بيمبا، حيث التقيت بالرئيس نوسوي. وأظهرت لي المناقشات التي أجريتها في هذا السياق أن النساء ملتزمات بالسلام، سواء في مجتمعاتهن أو على المستوى الوطني، وأنهن بذلك يساهمن في بناء مستقبل سياسي واقتصادي عادل ومتساو لبلدهن.

لقد انقضت الآن ثلاثة وعشرون عاما منذ أن اتخذت الدول الأعضاء في المجلس بالإجماع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد صنع ذلك القرار التاريخ حقا، حيث كانت هذه هي المرة الأولى التي يعترف فيها المجلس بالدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. كما أنه يمثل نقلة نوعية حقيقية، لأن الأمن لن يُهْم بعد الآن من الناحية العسكرية حصرا، بل سيركز في المقام الأول على الفرد. ونذكر أيضا بأن اتخاذ ذلك القرار الرائد أصبح ممكنا بفضل العمل الدؤوب للمجتمع المدني، بما في ذلك نشطاء السلام والحركة النسائية.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي خطة عالمية، وتنفيذها أولوية يومية. والأزمات والصراعات الحالية في أوكرانيا وأفغانستان وسوريا واليمن هي تذكرة قائمة بذلك. ويجب أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدوره الريادي في تعزيز الخطة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن يكون لكل دولة دور مباشر تؤديه في هذا السياق على الصعيد الوطني - وربما يكون ذلك أحد أهم عناصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الإطار، من المشجع جدا أن نرى أن أكثر من ١٠٠ بلد قد اعتمد خطط عمل وطنية لتنفيذها - وقد ذكرتم، سيدتي الرئيسة، الخطة التي اعتمدها موزامبيق. وسويسرا، بالطبع، اعتمدت

جهودها الداخلية بغية ضمان زيادة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وكذلك في صون السلم والأمن الدوليين.

ونحن، كأهم متحدة، يجب أن نعمل بجد أكبر لإدماج المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام؛ وضمان أن تتخذ أطراف النزاع المسلح تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات والأطفال من العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما مختلف أشكال العنف الجنسي؛ وضمان التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في فترة ما بعد النزاع كأداة أساسية لإعادة إدماجهن؛ وتعزيز وعي المجتمع بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في جميع المجالات؛ وضمان أن تأخذ بعثات مجلس الأمن في الاعتبار تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق المرأة، بما في ذلك بالتشاور مع الجماعات النسائية المحلية والدولية.

ونأمل أن نتمكن في نهاية المناقشة المفتوحة اليوم من إجراء تقييم إيجابي للتنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من جانب الدول الأعضاء وتوخي امتثالها الكامل له. ونأمل أيضا في إقامة أوجه تآزر بين الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الفاعلة ذات الصلة بغية تعزيز الاستراتيجيات والإجراءات الجارية في مجال المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة في بناء السلام وحفظ السلام، فضلا عن ضمان اتساق جميع جهود بناء السلام مع مبدأ المساواة بين الجنسين.

وما من شك في أننا بإشراك المزيد من النساء في خطط بناء السلام وحفظ السلام في بلداننا، سنحقق النجاح. فالنساء - اللواتي يعطين الحياة - لا يرغبن تحت أي ظرف من الظروف في أن تسلب حياة الأشخاص الذين يجلبنهم إلى العالم. ويجب أن نحمي ونعزز حساسية المرأة وقدرتها على حل النزاعات وصون السلام على كوكبنا.

(تكلمت بالإنكليزية)

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لرئيس الاتحاد السويسري.

الرئيس بيرسيه (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر موزامبيق على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

ويقودني موضوع الموارد إلى واحدة من نقاطي الأخيرة. وكما نعلم جميعاً، فإن ولايات المجلس تشير بشكل متزايد إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهو أمر مشجع. ولكن الأقوال يجب أن تقترن الآن بأفعال ملموسة من حيث الميزانية والموظفين والسياسة. وفي هذا الصدد، تلتزم سويسرا بضمان أن ينفذ المجلس خطة المرأة والسلام والأمن في جميع السياقات والمواضيع المدرجة في جدول أعماله. ورئاستنا المشتركة مع الإمارات العربية المتحدة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن ودعمنا لمبادرة الالتزامات المشتركة جزء لا يتجزأ من هدف جعل ذلك النهج رد فعل طبيعي في عمل المجلس.

والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خطة رائدة. وهي خطة مبتكرة، وقد ذكرت المجلس للتو لماذا هي كذلك - لأنها موجودة في آن واحد على الصعيدين العالمي والمحلي. ويجب زيادة التعجيل بتنفيذها. ويجب أن تكون ركيزة من ركائز برنامج الأمين العام الجديد للسلام وأن تمكننا من المضي قدماً معاً على طريق السلام المستدام. ويجب أن تراعي استجابتنا للتحديات الحالية والناشئة للسلام العنصر المحوري للأبعاد الجنسانية تماماً. وأمل أن نتمكن من الاحتفال بالذكرى السنوية المقبلة للقرار بعد عامين بالشعور بتحقيق إنجاز مشترك وأن هذا الشعور متبادل بين جميع أولئك الذين يعملون لأجل السلام في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة العدل المسؤولة عن حقوق الإنسان في غابون.

السيدة ندمبيت داماس (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أهني موزامبيق على مبادرتها بعقد مناقشة اليوم الرفيعة المستوى التي تتناول إحدى الأولويات المدرجة في جدول أعمال غابون الدولي. إنها فرصة عظيمة لأن نقيم قبل عامين من الذكرى السنوية الـ ٢٥ للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التقدم المحرز ووضع منظورات واقعية في مسيرتنا الجماعية نحو الاعتراف بالدور المحوري للمرأة في عمليات السلام من منع نشوب النزاعات إلى الانتعاش بعد انتهاء النزاع من خلال الوساطة وحفظ السلام وجهود بناء السلام.

أيضا خطة عمل وطنية - وكنا من أوائل البلدان التي فعلت ذلك، في عام ٢٠٠٧.

وبعد عامين، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومما لا شك فيه أن تلك ستكون لحظة خاصة بالنسبة لنا للتقييم. ولكننا في الوقت نفسه نعرف اليوم بالفعل التحديات التي يتعين التصدي لها عاجلاً - وقبل كل شيء، حقيقة أن المرأة غالباً ما تكون الهدف الرئيسي للعنف وخطاب الكراهية والتهديدات والأعمال الانتقامية. وتلك الأنواع من العنف - بما في ذلك بالطبع العنف الجنسي - معروفة جيداً للأسف. لكنها تتخذ أيضاً أشكالاً جديدة، بما في ذلك العنف المرتكب في الفضاء الرقمي، وخاصة خطاب الكراهية.

وهذه الأنواع من العنف هيكلية، ما يعني أنه لا يوجد مجتمع أو بلد بمنأى منها. وداخل كل بلد أو كل البلدان معاً، بما في ذلك داخل المجلس، يمكننا أن نتخذ تدابير ملموسة للتصدي لتلك الآفة من خلال وضع استراتيجيات والتزامات وطنية في بلداننا. وسويسرا، على سبيل المثال، جعلت مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي محورا رئيسياً لاستراتيجيتها للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٣٠. ولمواجهة التحديات الناشئة التي ذكرتها للتو، ندعم أيضاً البحوث المتعلقة بالصلات بين الأمن السيبراني والمرأة، بالإضافة إلى العمل بنشاط على تعزيز إدماج خطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في استراتيجياتنا الوطنية لأمن الفضاء السيبراني. ولهذا السبب أنشأت سويسرا شبكة المرأة السويسرية في عمليات السلام، وهي شبكة لا تجمع بين خبرات وتجارب المرأة السويسرية في عمليات السلام فحسب، بل تتعاون أيضاً مع الشبكات الإقليمية الأخرى - الشبكات الأفريقية وشبكات الكمنولث والبحر الأبيض المتوسط وبلدان الشمال الأوروبي - بغية تشاطر أفضل الممارسات.

ولذلك، أود أيضاً أن أذكر بأن ضمان مشاركة المرأة يتطلب دعماً سياسياً واضحاً وموارد كافية. ويجب الوفاء بهذا الشرط من أجل تمكين المرأة من التحدث علانية والإسهام في السلام المستدام، ولكي تفعل ذلك بأمان وحرية ودون خوف من الانتقام.

ورئيسة المحكمة الدستورية، فضلا عن وجودها على رأس الإدارات الوزارية السيادية بما في ذلك في وزارتي الدفاع الوطني والعدل. وتشغل جميع المناصب ذات المسؤولية الرفيعة المستوى في غابون نساء ذوات شأن. وهذه ليست مجرد حماس مفرد، فنحن عازمون أكثر من أي وقت مضى على كفالة تمثيل المرأة بشكل دائم في مجال الحوكمة. تحقيقا لتلك الغاية سننفذ برنامجا للتوجيه السياسي للمرأة يهدف إلى تشجيعها على المشاركة في العمل السياسي بغية زيادة تمثيلها بقدر كبير في جميع هيئات صنع القرار.

وما تزال غابون ملتزمة ومتسقة في دعوتها لإدماج المرأة ومشاركتها وبناء قدرتها على الصمود. خلال رئاستنا الأخيرة لمجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ أطلقنا مناقشة عامة مهمة بشأن ضرورة تعزيز قدرة المرأة على الصمود وقيادتها باعتباره وسيلة لتحقيق السلام في المناطق التي ابتليت بالجماعات المسلحة (انظر S/PV.9158). ويتمثل هدفنا المستمر في تجاوز العبارات ولفت الانتباه إلى قدرة المرأة على التصدي للمهام والإمساك بمصيرها والمشاركة في بناء روابيتها الخاصة.

ونود أن نؤكد مرة أخرى أن للمرأة دورا أساسيا تؤديه في السعي إلى إسكات البنادق. فهي تسهم إسهاما كبيرا في مكافحة النقل والتداول غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها غير المضبوط في العديد من المناطق، وخاصة في القارة الأفريقية. إن للمرأة دورا محوريا تؤديه في الاستجابة للعواقب الإنسانية للنزاعات ومكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني وتجنيد الأطفال. ويجب علينا استعادة مكانة المرأة على الصعد المحلية والوطنية والعالمية. إن تعزيز المساواة بين الجنسين والمشاركة الفعالة للمرأة خيار نتخذه لمنع نشوب النزاعات المسلحة والعنف. ويشمل تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تعزيز استجابتنا للعنف والحرب. عليه، ندعو إلى تكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لأجل التنفيذ الشامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات ذات الصلة فضلا عن تعزيز البعد الجنساني في جميع مراحل عمليات السلام وجهود الوقاية وحفظ السلام وبنائه.

أود أن أشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة سيما بوخ، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، والمبعوثة الخاصة لمفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن، السيدة بينيتا ديوب، التي حددت ببراعة معالم مناقشتنا. كما أشكر السيدة ليما غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، على عرضها الملمه.

يتسم السياق الدولي اليوم بأزمات متعددة حيث ما تزال أجزاء كثيرة من العالم في قبضة الجماعات المسلحة والعصابات الإرهابية الآن، بينما تتعرض النساء والأطفال لمأساة إنسانية.

إن هذه حالة غير مقبولة. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لها على نحو متضافر ومؤازر وشامل. وينبغي ألا تواصل المرأة تحمل الثمن الباهظ للنزاعات المسلحة، وأن تؤدي دورا معززا في التصدي لها بالمشاركة الكاملة في جميع عمليات السلام وصنع القرار. فمشاركة النساء في جميع مراحل عملية منع نشوب النزاعات وتسويتها يعتبران من السبل المؤكدة لتحقيق سلام أكثر استدامة.

وفي حين لا يمكن إنكار أن دعوة المجلس إلى التسليم بدور المرأة بوصفها طرفا فاعلا رئيسيا في عمليات السلام قد حققت صدى كبيرا تدريجيا، لا يزال بلدي يشعر بالقلق إزاء التراجع المقلق في تعزيز حقوق المرأة في عدة مناطق على الصعيد العالمي، الأمر الذي يضر بالنتائج الإيجابية التي حققناها في العقود القليلة الماضية. ولا يمكننا المبالغة في التشديد على أن الاعتراف بمحورية المرأة في عمليات السلام يشكل حافزا لتمكينها والتخفيف من حدة التوترات في واقعنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويساعد ذلك أيضا في تهيئة بيئة تمكينية لمنع نشوب النزاعات والحل السلمي لتلك التي قد تنشأ.

لذلك جعلت غابون - بتشجيع وزخم من الرئيس علي بونغو أونديمبا - الحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين معيارا رئيسيا لسياساتها التي تقوم على تعزيز مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار. ويتجلى ذلك المسار الاستراتيجي بوضوح في وجود المرأة في مناصب قيادية مثل نائبة رئيس الجمهورية ورئيسة مجلس الشيوخ

نحن بلد متعدد القوميات وندرك ثراء التنوع. وبناء على ذلك، يمكننا أنؤكد مع الارتياح أن الانخراط والمشاركة بشكل فعال لنساء الشعوب الأصلية والإكوادوريات المنحدرات من أصل أفريقي ونساء مونتوبيو والنساء من جميع القطاعات، في مناقشات المائدة المستديرة وعمليات صنع القرار، إلى جانب إرادة الحكومة الوطنية، قد أسفرت عن إنشاء أول وزارة للمرأة وحقوق الإنسان، ومن خلالها سنكفل تنفيذ مبادئ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتعميمها.

وإكوادور، بوصفها عضوا منتخبا في مجلس الأمن، أيدت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن كأولوية في عمليات المجلس ونواتجه. وتجدر الإشارة إلى أن إكوادور من الدول الموقعة على بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن. وسنواصل العمل على مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وهو حاضر باستمرار في جميع النزاعات تقريبا: أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن وسورية ومالي وميانمار والصومال وجنوب السودان والسودان وغيرها.

ونعتقد أن العنف السياسي وخطابات الكراهية والعنف الجنسي هي تكتيكات حرب. فهي لا تؤدي إلا إلى تجريد الجهات الفاعلة من إنسانيتها، وتفاقم الخلافات، وتعميق هوة الفجوات، وتأخير احتمالات التفاوض.

قبل ساعات قليلة من الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، من المناسب أكثر من أي وقت مضى الإشارة إلى الدور التحويلي للمرأة في عمليات الانتقال السياسي وبناء السلام. وإحدى قصص النجاح هي قصة كولومبيا، التي تعرف بأنها معلم بارز في إدماج الاعتبارات الجنسانية في حل النزاعات. وقد أسهمت النساء الناجيات من العنف في ذلك البلد إسهاما كبيرا في عمليات الوساطة والتفاوض وإحلال السلام المستدام.

إننا نحیی ونشيد بالوسيطات وبنائيات السلام، ونأمل أن تتضاعف هذه الأمثلة الجريئة لصالح المجتمعات بشكل عام. ونعرب أيضا عن إعجابنا بالعاملات في مجال المعونة الإنسانية. إن قيادتهن أساسية لكي تصل المساعدات الدولية إلى النساء ربات الأسر أو المريضات

وينبغي ألا نخطئ، وستقاس قدرة مجتمعاتنا على البقاء والصمود بالمكانة التي نعطيها للنصف الآخر من البشرية. أما بالنسبة للمجلس فيجب أن يتجاوز المبادئ والنوايا الحسنة ليترجم روح القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى إجراءات حقا باعتباره ضمانا لفعالية واستدامة إجراءاتنا الجماعية تشيا مع التوقعات والتطلعات المشروعة لشعوب العالم.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون المرأة وحقوق الإنسان في إكوادور.

السيدة فلوريس (إكوادور) (تكلت بالإسبانية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها السيدة سيما بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة بينينا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والسيدة ليما غبوي، ناشطة وممثلة للمجتمع المدني.

أود أن أبدأ بالتسليم بأهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بوصفه أحد أكثر القرارات تمثيلا التي اتخذها مجلس الأمن على الإطلاق. إن محتواه يبين أهم عناصر القرارات السابقة، لا سيما القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٢٦٥ (١٩٩٩) و ١٢٩٦ (٢٠٠٠) ويُعدُّ نقطة تحول في تسليمه من منظور مشترك عبر القطاعات بأن للنزاعات أثرا غير متناسب على حياة النساء والفتيات وسلامتهن.

إن بلدي إكوادور ملتزم بإشراك المرأة في المجالات الاستراتيجية لصون السلام. لذلك نشدد على الصعيد المحلي على أهمية زيادة أعداد النساء في قواتنا المسلحة وشرطتنا الوطنية. وهؤلاء النساء مدربات على أن يصبحن عوامل لبناء السلام وبت روح تقوم على احترام حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن نعمل على وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساهمة الموضوعية لمنظمات المجتمع المدني. ونعتقد أن هذا يمكننا من زيادة مشاركة المرأة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات، وتمكين قيادتها.

وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في السلام والأمن. وفي هذا الصدد، نعرب أيضا عن تقديرنا لجميع مقدمات الإحاطات على وجهات نظرها الثرية التي توجهنا بحق نحو الإجراءات المطلوبة للوفاء بالالتزامات التي قطعناها جميعا.

منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حدثت زيادة كبيرة في تواتر الأحكام المتعلقة بنوع الجنس في ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام ضمن قرارات وعناصر أخرى لمجلس الأمن. كما شهدنا زيادة مطردة في عدد النساء، الجماعات النسائية والخبيرات في الشؤون الجنسانية اللاتي يعملن بشكل رسمي أو غير رسمي كمفاوضات ووسيطات وداعيات، فضلا عن عدد النساء اللواتي يقدمن إحاطات للمجلس.

مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المشجع، في العديد من سياقات النزاع في جميع أنحاء العالم، لا ينظر إلى النساء إلا على أنهن ضحايا لا حول لهن ولا قوة يمكن استغلالهن، بدلا من اعتبارهن عوامل تغيير يمكن أن تكون قدراتهن مفيدة. وفي الواقع، بينما نفخر بأن نشهد العمل الرائع الذي قامت به النساء بانيات السلام وجماعات الدعوة النسائية في جميع أنحاء العالم، فإننا نشعر بالإحباط بنفس القدر لأن النساء في العديد من المجتمعات اليوم قد سلبن إرادتهن للاحتفال أو حتى العيش.

وفي أفغانستان، فإن إغلاق طالبان المستمر والتدريجي للحيز العام أمام المرأة أمر غير مقبول ويمثل تآكلا للمكاسب التي تحققت في مجال حقوق المرأة. وفي كولومبيا، واجهت النساء الكولومبيات المنحدرات من أصل أفريقي تاريخيا أشكالاً متعددة من التمييز وسوء المعاملة والاستبعاد من عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي بسبب تقاطع عرقهن وجنسهن ووضعهن الاقتصادي. ومن ميانمار إلى اليمن، لا تزال الأمهات والأخوات والزوجات والبنات يتعرضن للعنف الجنسي والتحرش والعديد من الانتهاكات الأخرى، وغالبا ما يكن أسلحة حرب. كما أن التعذيب والاحتجاز التعسفي والمضايقة توجه ضد النساء اللواتي يخاطرن بحياتهن دفاعا عن حقوق المرأة.

وفي هذه السياقات نحث الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي عموما على اتخاذ خطوات ملموسة لحماية حقوق المرأة وكفالة

أو المعوقات أو اللاجئات أو المشرذات. وندعو إلى وقف جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس، الذي يتكرر ضد العاملات في المجال الإنساني.

فلنأمل أن نتمكن في المناقشات المفتوحة المقبلة من الاحتفال بأن السياسات التمييزية التي ينتهجها نظام الطالبان ضد النساء والفتيات الأفغانيات قد تم أخيرا التراجع عنها، وأن ضحايا العنف الجنسي في هايتي أو في أي بلد آخر في حالة نزاع بتن شيئا من ماض سيئ السمعة، وأن تشعر المرأة بصفة عامة بالأمان في أوقات الحرب أو السلم.

وأختتم بياني بالتأكيد على أن إكوادور تؤمن بأن تحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات هدفان أساسيان، وأنه من أجل تحقيقهما، يجب على مجلس الأمن، بالنظر إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين الوشيكة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن يواصل تنشيط الآليات ذات الصلة.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية في غانا. السيدة أبودو (غانا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ بلديكم، موزامبيق، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونشيد بكم، سيدتي، على الطريقة المقتردة التي تتأسون بها هذه الجلسة وتنتقل إلى استمرار قيادتكم.

وإذ نشير إلى الوعد الذي قطعه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عندما اتخذ في هذه القاعة ذاتها تحت رئاسة ناميبيا للمجلس (انظر S/PV.4213)، فإننا لا نحیی جهود الأعضاء الذين عملوا بلا كلل لضمان اتخاذ أول قرار على الإطلاق بشأن المرأة والسلام والأمن بالإجماع، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ولكن أيضا دعم منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وجماعات الدفاع عن المرأة التي أدت جهودها إلى إحيائه.

ونشيد بوفد موزامبيق على إتاحة الفرصة لمجلس الأمن لتقييم تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحديد الأهداف نحو مواصلة تنفيذه

وفي الختام، بينما نحتفل بهذا اليوم المخصص للمرأة، دعونا نتذكر أن أصوات النساء تجلب منظورات جنسانية حقيقية إلى خطابات السلام، مما يؤدي إلى تطوير سياسات أفضل وصفقات سلام أكثر استدامة. لذلك تستحق المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في بناء السلام عملاً حماسياً ولموسماً من جانبنا. ونتطلع إلى الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ونأمل أن تقربنا جهودنا المضاعفة من تحقيق أهدافنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على جمعنا اليوم لأجل هذه المناقشة ذات الأهمية. وأود أن أرحب بجميع ضيوفنا، بمن فيهم رئيس الاتحاد السويسري وجميع الوزراء الموجودين معنا اليوم. إن حضورهم يجسد الأولوية العالية التي يعطونها لهذه المسألة الهامة. وجلسة اليوم فرصة لمناقشة جهودنا الجماعية للتنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونحن نقرب من مضي ٢٥ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وفيما نستهل الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة. وأود أيضاً أن أقدم بالشكر إلى ليما غبوي الحائزة على جائزة نوبل للسلام على إحاطتها، وكذلك إلى المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ميريانا سبولياريتش إيغر، والمبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي بينيتا ديوب على انضمامهن إلينا في هذه المناقشة الهامة وعلى مداخلتهن الرصينة والثاقبة. لقد كانت جميع رسائلهن قوية جداً.

ونرحب بجهود موزامبيق للتركيز على الأثر الفريد الذي يتركه النزاع على النساء والفتيات، والحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأهمية المشاركة المجدية للمرأة على جميع المستويات في عمليات صنع القرار. عندما سافرت إلى موزامبيق في وقت سابق من هذا العام، التقيت بنساء يقدن التغيير الإيجابي من خلال قيادة الأعمال - نساء مثل مارتا أويتيللا، التي أسست شركة تنتج أطرافاً اصطناعية

مشاركتها في عمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، نرحب بالشجاعة الهائلة والقدرة على الصمود التي أبدتها النساء الفاعلات في المجتمع المدني وبانيات السلام في أفريقيا على مر السنين. إن قدرتهن على تحقيق مكاسب كبيرة على الرغم من التحديات المالية والثقافية والتقنية والأمنية هي مثال ساطع على سعة الحيلة والشجاعة المعروفتين لدى المرأة الأفريقية.

وفي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، لعبت الجماعات النسائية دوراً حاسماً في الدعوة إلى السلام والمصالحة. وفي مالي ونيجيريا، تعمل شبكات منظمات المجتمع المدني النسائية بلا كلل، في جملة أمور، لتعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الجماعات العرقية والدينية، وإنقاذ النساء والفتيات المختطفات في الأراضي المحتلة، وتقديم المساعدة والدعم للناجيات اللاتي تم إنقاذهن. تحدث تلك المنظمات والعديد من المنظمات الأخرى المماثلة لها في القارة فرقاً حقيقياً في حياة المرأة في أفريقيا، وأود أن أكرر التأكيد على أهمية ضم الجهود الدولية إلى الجهود التي تبذل بالفعل على مستوى القواعد الشعبية.

وعلى الصعيد الوطني، نحث الحكومات على ألا تفقد زخمها أو تقلل من طموحاتها. وستواصل الحكومة في غانا، بالتنسيق من وزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والحماية الاجتماعية، التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) من خلال خطة العمل الوطنية الثانية التي تمتد من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٥. وتشرف وزارتي بدعم من الأطراف المعنية، مثل مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، في إطار خطة العمل الوطنية على تدريب المرأة في مجال السلام والأمن، بما في ذلك على مسائل مثل الكشف عن النزاعات ومنعها والوساطة على مستوى المجتمع المحلي.

ونقدّر إسهامات صندوق مبادرة إلسي، الذي مكن من توفير المرافق المناسبة لقواتنا النسائية المنتشرة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأيضاً الحفاظ على الالتزام بتعزيز مستويات المرأة الغانية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وسنواصل زيادة قدرات غانا الحمائية من خلال التشريعات والسياسات الوطنية.

العنف والقمع والإقصاء في إيران وأوكرانيا وأماكن أخرى حول العالم. والتقيت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أثناء وجودي في كييف، بضحايا الحرب العدوانية الروسية، وهن نساء تعرضن للاغتصاب والتعذيب على أيدي القوات الروسية. وأستطيع أن أخبركم بأنني لن أنسى أبداً الألم المحفور في وجوههن. يجب أن تكون هناك مساءلة عن تلك الفظائع. وفي كانون الثاني/يناير، سافرت إلى الصومال وشاهدت الخراب الذي أحدثه الجفاف المستمر. وقد أدت تلك الظروف القاسية، على وجه الخصوص، إلى تفاقم العنف الجنساني الذي زاد بسبب تراجع المشاركة السياسية للمرأة وبناء السلام وإمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية. ولنكن واضحين: إن السلام الدائم والمجتمع الشامل والمزدهر يعتمدان على قيادة المرأة ومشاركتها السياسية في الصومال.

ولكن حتى ونحن نواجه تلك التحديات الهائلة، يجب أن نسلط الضوء على النقاط المضيئة وأن نحتفل بتقدمنا. ومن هذا المنطلق، أود أن أشيد بزملائي من غانا لاعتمادهم أحدث خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن ولاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري المقبل لحفظ السلام. وسواصل العمل مع غانا لتشجيع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة على زيادة عدد النساء اللاتي يتم نشرهن في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولضمان أن يعمل حفظة السلام من النساء في مناصب قيادية.

وفيما يتعلق بموضوع السلام والأمن، أود أن أشير إلى أن معهد الولايات المتحدة للسلام يدعم، بتمويل من الولايات المتحدة، القيادات النسائية في كينيا وتنزانيا وأوغندا اللواتي يعملن على مكافحة نزعة التطرف العنيف ويدعين إلى قيادة المرأة في الاستراتيجيات المحلية والإقليمية والوطنية لمكافحة التطرف العنيف. كما شاركنا في برامج مماثلة في مالي والنيجر، وسواصل التواصل مع القيادات النسائية في جميع أنحاء منطقة الساحل. هذه المشاركة ضرورية لأن الجماعات، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة وبوكو حرام وحركة الشباب وحركة طالبان، تستهدف النساء والفتيات

عالية الأداء من بلاستيك المحيطات المعاد تدويره. تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لمواصلة الارتقاء بصناعات التغيير في جميع أنحاء إفريقيا والعالم وتمكينهن، لأن الحقيقة البسيطة هي أننا نخلق عالماً أكثر سلاماً وازدهاراً للجميع عندما نفعل ذلك. لقد ثبت مراراً وتكراراً أن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للنساء في عمليات السلام بوصفهن قادة ومفاوضات وحفظة سلام وبناءة سلام تزيد من فرص إقامة سلام عادل ودائم.

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في بداية القرن الحادي والعشرين، اتخذ مجلس الأمن ١٠ قرارات قائمة بذاتها بشأن المرأة والسلام والأمن. ولكن بينما تستحق تلك الجهود الثناء، فإننا بحاجة إلى التركيز على كيفية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأقصى قدر من الفعالية. وكما أوضح الأمين العام في العام الماضي (انظر S/PV.9064)، فإن تنفيذ مجلس الأمن لتلك الأهداف لا يزال يشكل تحدياً مستمراً، لا سيما في الولايات الإقليمية للمجلس.

ونرى ذلك بشكل أكثر حدة في أفغانستان، حيث نكثت طالبان بوعودها للمجتمع الدولي وللمرأة الأفغانية ونفذت تدابير قمعية قاسية ضد النساء والفتيات. إن المرأة الأفغانية ممنوعة الآن من العمل في المنظمات غير الحكومية، ولا تستطيع الالتحاق بالجامعات والمدارس الثانوية. وهذه أزمة عميقة. وستمنع أفغانستان من تحقيق الاستقرار والرخاء الاقتصادي والنمو في المستقبل. فهي تعرض النساء والفتيات لخطر متزايد من العنف الجنساني والاستغلال الجنسي، وتعيق وصول المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى الأفغان الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب على مجلس الأمن أن يواصل الإصرار على أن تلغي طالبان تلك المراسيم المروعة وأن تفي بالتزامها تجاه شعب أفغانستان. ونرحب بزيارة نائبة الأمين العام أمينة محمد الأخيرة إلى أفغانستان، ولكننا لا نزال نشعر بالقلق لأن طالبان لم تغير مسارها. فقد أصبح مسارها أكثر رسوخاً لا غير.

وبطبيعة الحال، فإن التحديات الماثلة أمامنا لا تقتصر على بلد واحد أو منطقة واحدة. خلال العام الماضي، واجهت النساء والفتيات

السلام وبناء مجتمعات تقدمية. والأدلة شديدة الوضوح للعيان. ومع ذلك، فإن من الحقائق التي لا يمكن إنكارها أننا نشهد بشكل أساسي، فيما نجتمع هنا في عام ٢٠٢٣، حالة جمود في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتراجعا في حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. وعلى نحو ما ذكرنا بشكل خاص، فإن ذلك لا يحدث بقوة السلاح فحسب، بل كما ذكرتنا السيدة غبوي، فإنه يحدث من خلال المشاركة في إنكار حقوق المرأة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو تعليمية.

ونشهد جهودا متضافرة لاستخدام نوع الجنس كسلاح ومحاولات تجري لإضعاف النظام الدولي وخلق مبادئ وأساسيات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. ومن جانبها، فإن المملكة المتحدة عازمة لا على حماية المساواة بين الجنسين فحسب، بل وعلى تعزيزها، وينبغي أن يظل ذلك التزاما مطلقا لنا جميعا. ولذلك، أدعو جميع زملائي والدول الممثلة هنا إلى الوقوف معا في وجه تهقر حقوق الإنسان الأساسية. فعندما تكون حقوق النساء والفتيات أساسية ومحورية بالنسبة للمجتمع، تتقدم المجتمعات والبلدان وتزدهر. والمملكة المتحدة ملتزمة برؤية وضمان إحراز تقدم بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن من جميع جوانبها، ومتحمسة لذلك. وقد سرني أن أطلقنا خطة عملنا الوطنية الخامسة في الشهر الماضي، والتي تحدد كيف سنكفل جعل المرأة في صميم برامج تسوية النزاعات وبناء السلام على مدى السنوات الخمس المقبلة. وهي خطة جديدة ومتجددة لسياق عالمي جديد.

سرد زملاؤنا مآسي النزاعات في جميع أنحاء العالم - من قمع حقوق المرأة في إيران إلى مأساة استيلاء طالبان على السلطة في أفغانستان، حيث شهدنا قمع طالبان لحقوق النساء والفتيات، باستخدام خطاب زائف ومغلوط لمحاولة تبرير أعمالهم البغيضة من خلال الدين والثقافة. ولنكن واضحين تماما في التأكيد على أنه ما من دين أو ثقافة يدعو إلى قمع حقوق المرأة. وينبغي أن تدرك طالبان تلك النقطة وأن تواجه حقيقة أن السبيل الوحيد لكفالة تقدم البلد هو ضمان حقوق النساء والفتيات بجميع عناصرها. كما نشهد قمع حقوق المرأة من خلال مأساة الحرب واستخدام الاعتصاب كسلاح في نزاعات مثل ذلك الدائر في أوكرانيا. فالحرب على أوكرانيا مستمرة ويستمر معها قمع حقوق المرأة.

مباشرة لتحقيق أهدافها الأيديولوجية والتكتيكية. ويمكننا أن نعالج الظروف المفضية إلى الإرهاب على نحو أكثر فعالية واستدامة من خلال دعم النساء والشباب بوصفهم أطرافا فاعلة في مجال الوقاية. كما أود الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تترأس، بالاشتراك مع رومانيا، شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن لعام ٢٠٢٣. ونتطلع إلى العمل مع زملائنا النامبيين لتوحيد النهج المتبع لإنشاء مراكز امتياز معنية بالمرأة والسلام والأمن وكفالة استمراريتها.

تفخر الولايات المتحدة بكونها أول بلد لديه قانون شامل بشأن المرأة والسلام والأمن وأول بلد يضع استراتيجية على مستوى الحكومة بأسرها. ونحث جميع البلدان على اتخاذ الخطوة اللازمة لتدوين القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في قوانينها الوطنية. فالنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يعولن علينا. وهن يعتمدن علينا لبناء مستقبل أكثر عدلا وأمانا وإنصافا. فلنقم بذلك العمل معا.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ أولا بشكركم، سيدتي الرئيسة، وموزامبيق على أخذ زمام المبادرة في مناقشاتنا الهامة اليوم وتوجيه أنظارنا صوب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وإذ أقوم بذلك، أنضم إلى المتكلمين الآخرين في التنويه بالإسهامات المتبصرة والقيمة والمتعمقة لسليما بحوث، المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ وصديقتي العزيزة التي أراها على الشاشة، السيدة ديوب - وهو أمر طيب دائما أن أراها وأن استمع إليها؛ وبطبيعة الحال، الملهمة ليما غبوي.

إن آليات السلام والأمن يجب أن تُبنى على أساس تلبية احتياجات جميع الناس في كل مكان ويجب أن تتشكل بناء على آراء جميع الناس. والواقع أن تلك كانت هي المبادئ التأسيسية لهذه المنظمة ذاتها التي نجتمع فيها اليوم، الأمم المتحدة. ويعلم مجلس الأمن أنه قد ثبت مرارا وتكرارا أن فرص نجاح جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات وحلها تزداد عندما تكون شاملة للجميع. وتحقق هذه الجهود نتائج أفضل وتستمر لفترة أطول عندما تكون المرأة في صميم عمليات تحقيق

الجنسي في حالات النزاع، وهو تحالف سيجمع بين الدول الأعضاء التي تتصدر المشهد. ويسرني أن ينضم إلينا أيضا في مجلس الأمن صديقي نائب وزير خارجية كولومبيا الذي قطع مرة أخرى، على نحو ما ذكرنا وزير شؤون المرأة وحقوق الإنسان في إكوادور، خطوات كبيرة في تنفيذ هذه الخطة الهامة. ولذلك، أدعو زملائي وجميع الدول الممثلة هنا اليوم إلى الانضمام إلينا في تعزيز ذلك التحالف لضمان ألا يتاح للناجين الشجعان من العنف الجنسي التعبير عن أنفسهم فحسب، بل وأن يكونوا أيضا أساس ومحور بناء استراتيجيتنا الدولية لضمان منع العنف الجنسي في النزاعات.

وسنضمن أن تكون المساءلة أمرا أساسيا وأن نتعاون بشكل كامل مع الناجين لمعرفة آرائهم. وأطلب إلى الحكومات إدراج أصوات الناجيات في نظمها لبناء السلام. ويسرنا أن نتشاطر خبراتنا. وبالنسبة لي شخصيا، أثبت العمل مع الناجيات الرائعات أن آراءهن ومساهمتهن المباشرة تؤثر تأثيرا إيجابيا على سياساتنا وبرامجنا التي تثرىها تجاربهن ونصائحهن القيمة والتعبير عن آرائهن بشجاعة.

عقب مضي ثلاثة وعشرين عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب ألا نفق عند أعمال الحقوق وتعزيزها فحسب، بل ينبغي لنا أن نعمل على ضمان أن تكون المرأة في صميم كل تسوية للنزاعات وبناء الاستقرار وتحقيق الأمن في جميع أنحاء العالم، حتى لا يتألبنا شعور بالندم بعد مضي ٢٥ عاما أخرى ونقول إننا قد أهدرنا الفرصة. والواقع أنني أعلم أننا لن نفعل ذلك. نحن مدينون بذلك لمن عانين في الماضي، وللنساء والفتيات اللاتي تعانين اليوم، ولجميع النساء والفتيات الرائعات في جميع أنحاء العالم اللاتي تعانين على أيدي الأنظمة القمعية الرجعية. يجب ألا ندع هذه الفرصة الهائلة تضيع. وعلينا أن نتحرك الآن. وباختصار إنه واجبنا والتزام علينا.

السيدة شيايا (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أن أشيد بالتزامكم النموذجي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر مقدمات الإحاطات على أفكارهن الثاقبة والقيمة التي أثرت مناقشتنا.

وفي مناطق أخرى، مثل تيغراي واليمن، حيث تستمر النزاعات، نشهد أيضا تراجعا في حقوق المرأة. ولذلك، من المهم أن نعترف، كما نعمل في سياق الدورة الحالية للجنة وضع المرأة، بأن تلك التهديدات لا تقتصر على السياقات الوطنية فحسب. فهناك أيضا تهديدات عابرة للحدود في مجالات مثل المناخ والفضاء الإلكتروني. ولكن القضية لا تتعلق بالتزامنا في الخارج وحدها. فنحن نرسخ نفس المبدأ في ضمان أن تكون المرأة أساس ومحور جميع الحلول في كل جانب من جوانب المجتمع - في نظمنا المحلية الديمقراطية وتعاوننا العسكري ودبلوماسيتنا الدولية. وبصراحة، سيتعين على جميع البلدان التي تتحدث عن هذا الأمر أن تسير على هذا الدرب معا إذا أردنا إحراز تقدم حقيقي بحلول عام ٢٠٢٥.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لخطتنا الجديدة في منع العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والأهم من ذلك، دعم الناجين المدهشين والشجعان في تعافيتهم وفي السعي لتحقيق العدالة لإعادة بناء حياتهم. وبصفتي الممثل الخاص لرئيس وزراء المملكة المتحدة المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، تشرفتُ وبكل تواضع باستضافة مؤتمرا الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الذي أظهر عزمنا دوليا مستداما للقضاء على تلك الجرائم البشعة. وقد شهدنا اجتماع ٥٣ بلدا معا، ووقعت برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، على الإعلان السياسي. وقطع ٤٠ بلدا التزامات وطنية ملموسة بشأن الخطوات التي تعتزم تلك البلدان اتخاذها. والحقيقة أن استمرار العنف الجنسي في حالات النزاع في عام ٢٠٢٣ حقيقة جوهرية ومأساوية. إنه يحدث. ولذلك، سررتُ عندما أعلن صديقي وزميلي جيمس كليفرلي، وزير خارجية المملكة المتحدة، عن مبادرة جديدة مدتها ثلاث سنوات لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، خُصص لها تمويل جديد يتجاوز ١٢ مليون جنيه استرليني، بهدف تحقيق المساءلة والعدالة في جميع أنحاء العالم.

واستشرافا للمستقبل، من المهم أن نحاسب أنفسنا من خلال التحالف الدولي الجديد، الذي يسعدني أن أعلن عنه، بشأن منع العنف

فرنسا مشاريع لتدريب الموظفين الناطقات بالفرنسية والمستشارات في الشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام. وسنواصل العمل لمكافحة جميع أشكال العنف أو التهديدات أو الأعمال الانتقامية ضد بناء السلام من النساء.

ويتجلى هذا الدعم المستمر للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عقد منتدى جبل المساواة في باريس في حزيران/يونيه ٢٠٢١، الذي تشارك في رئاسته المكسيك وينظم بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى الزخم المنبثق عن المنتدى، الذي حشد أكثر من ٤٠ مليار دولار من التعهدات، وإلى التصديق على ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الذي أطلق في تلك المناسبة.

ونقدم منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما من خلال صندوق دعم المنظمات النسوية، الذي أنشأته فرنسا وحشد أكثر من ١٢٠ مليون يورو منذ عام ٢٠١٩ لتمويل أنشطة الحركات النسائية في جميع أنحاء العالم. وسنواصل الحفاظ على الصندوق حتى يتم دعم حقوق المرأة في الميدان.

فمن خلال تلك الالتزامات الملموسة سنتمكن من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذًا كاملاً. وفي ذلك الصدد، يمكن للدول الأعضاء أن تعول على دعمنا الثابت.

السيدة بوتيجيغ (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة للتفكير ملياً في التحديات التي واجهناها وفي الفرص المتاحة للتعبير بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما نقدر تقديراً كبيراً مساهمات مقدمات الإحاطات اليوم، ونشكرهن على إثراء المناقشة بأفكارهن الثاقبة.

في العام الماضي، أعلنت الأمم المتحدة تحويل الدفاع غير المشروط عن حقوق المرأة وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان إلى أحد أبرز معالم عمل الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. ويجب أن يظل ذلك هدفاً، ويجب أن نعمل فوراً بالعمل على تحقيقه. وعلى الرغم من الأدلة الوافرة على أن المساواة بين الجنسين تمهد طريقاً إلى السلام

عشية ٨ آذار/مارس، وفي الوقت الذي نشهد فيه انتكاسات غير مسبوقه في حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم، بات التزام مجلس الأمن القوي بالتنفيذ الكامل للقرارات العشرة التي شكلت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بأبعادها الأربعة حاسم الأهمية.

أولاً، في مجال الوقاية، إن سياسة الفصل التي تمارسها حركة طالبان في أفغانستان، التي تنتهك حقوق وحرية المرأة الأفغانية انتهاكاً جسيماً ومنهجياً، لا يمكن التهاون معها وتؤدي إلى الزج بالبلد في الأزمات.

ثانياً، في مجال الحماية، في جميع حالات النزاع والأزمات، وعلى سبيل المثال حالياً في أوكرانيا، واليمن، والصومال، تتضرر النساء بشدة، بل وتستهدفن عمداً، من العنف الجنسي والجنساني. ويجب محاسبة المسؤولين عن أفعالهم. وفي ذلك الصدد، ترحب فرنسا بدور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب. وندعو جميع شركائنا إلى تكثيف الضغط على مرتكبي تلك الجرائم بفرض جزاءات على مرتكبي هذا العنف.

ثالثاً، في مجال مشاركة المرأة، لا تتضمن سوى ٢٨ في المائة من اتفاقات السلام أحكاماً بشأن دور المرأة. وفي السنوات الـ ٢٥ الماضية، كانت نسبة النساء ٢ في المائة فقط من الوسطاء و ٨ في المائة من المفاوضين. بيد أن مشاركة المرأة في محادثات السلام تزيد من احتمال التوصل إلى اتفاق سلام مستدام بنسبة ٣٥ في المائة، وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويجب أن يعمل مجلسنا على تنفيذ مبدأ "عدم الاستغناء عنهن" في أعماله.

وتلتزم فرنسا في إطار الدبلوماسية النسوية لديها التزاماً تاماً بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عملها الوطنية الثالثة. وسنواصل دعم إنشاء ولايات قوية وتوفير الموارد الكافية لضمان حماية المرأة ومشاركتها في بعثات الأمم المتحدة وعملياتها. وسنواصل بذل جهودنا لتعزيز التوازن الجنساني بين الموظفين وتمثيل المرأة ومشاركتها بشكل كامل ومتساو وهاذف وفعال على جميع مستويات المسؤولية في هذه العمليات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تمول

وعندها يمكننا أن نضمن أن تكون العمليات شاملة ومستدامة وأن تلبى احتياجات المجتمعات التي من المفترض أن تحميها.

ويجب توجيه التمويل بحيث يعكس العجز في التمويل فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في حالات الأزمات. في جميع الإجراءات الرامية إلى منع نشوب النزاعات وبناء السلام، يجب علينا أيضا معالجة التأثير المتميز وغير المتناسب لأزمة المناخ على النساء والفتيات.

يجب أن تستجيب إجراءاتنا لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لكراهية النساء والعنف الأبوي الذي تستخدمه الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة فيما يتعلق بالدعاية وأساليب التجنيد لديها وضحاياها.

وللتصدي للإفلات من العقاب، نعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يستخدم بصورة أكثر استباقية الجزاءات المحددة الهدف ضد من يرتكبون العنف الجنسي أو من يعطون أوامر بارتكابه في حالات النزاع، وأن يدرج، عند الاقتضاء، العنف الجنسي كمييار قائم بذاته. ويجب علينا أيضا أن نكفل اتباع نهج تركز على الناجين في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له.

وأخيرا، نرحب بخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اعتمدها ١٠٥ بلدان. واعتمدت مالطة أول خطة عمل وطنية لها في عام ٢٠٢٠ وتعمل على زيادة التوعية والوعي بهذه الخطة المهمة على الصعيدين المحلي والدولي. ونشجع بنشاط أولئك الذين لم يضعوا بعد استراتيجيات تعزز سياساتهم الداخلية والخارجية فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على أن يفعلوا ذلك.

وتفخر مالطة بأنها صاحبة التزامات مشتركة تجاه المرأة والسلام والأمن. لقد كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) خطوة تطويرية إلى الأمام في هيكل مجلس الأمن ومرجع ممارساته. وهو بالفعل أحد أكثر القرارات اقتباسا وشيوعا. ومع ذلك، يجب أن نكفل ألا يظل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) موضوعا للمناقشة في الدوائر الأكاديمية أو السياسية. ويجب أن نستخدمه كمحفز لإحداث تغيير تحويلي وسلام مستدام وشامل ومساواة بين الجنسين للجميع.

المستدام، فإن الإطار المعياري الفعال لمجلس الأمن، الذي يتألف من ١٠ قرارات بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن و ١٦ بيانا رئاسيا، لم توفر له الموارد الكافية بعد أو يفعل.

وعلى الرغم من هذه الالتزامات، لا تزال نشهد انتهاكات مروعة ضد المرأة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في العديد من البلدان المدرجة على جدول أعمال المجلس، بما في ذلك أفغانستان وأوكرانيا، وميانمار واليمن وسورية وهايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والسودان، والصومال.

وتشجب مالطة اضطهاد طالبان المستمر والمنهجي للنساء والفتيات والتميز ضدهن في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا يمكننا أن نجازف بتطبيق تلك الانتهاكات، بل لا بد من محاسبة الجناة. إن توقعاتنا واضحة. يجب احترام كامل نطاق حقوق النساء والفتيات الأفغانيات - حق المرأة في العيش بكرامة وحقوقها في المشاركة السياسية والعمل والتعليم والدفاع عن حقوقها من دون خوف من الانتقام. لا يمكن للعالم أن يلتزم الصمت ويتجاهل تراجع التقدم المحرز على مدى السنوات ال ٢٠ الماضية، بما في ذلك التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين. ونحن، بوصفنا مجتمعا دوليا، ملزمون بالرد على انتهاكات الحكم التي تضفي الطابع المؤسسي على التمييز. ويجب علينا أن نعيد التركيز على التحديات التي تحول دون تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالطرق التالية.

إن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان مسؤولية أخلاقية جماعية. ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تكفل عدم استغلال المخاطر التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان أبدا كذريعة لاستبعادهن. يجب أن ترصد الولايات التي تآذن بها هذه المخاطر والأعمال الانتقامية ضد جميع المدافعات عن حقوق الإنسان وبناء السلام وتستجيب لها.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة قدوة يحتذى بها. يجب علينا أن نكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع جهود السلام والأمن، بدءا بالجهود التي تآذن بها الأمم المتحدة وتقودها.

أود أن أشاطركم الأهداف الثلاثة التالية التي تعتقد الإمارات العربية المتحدة أنها تدعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً، يجب أن تكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منظورا رئيسيا ننظر من خلاله إلى التهديدات الناشئة والجديدة. فتغير المناخ، على سبيل المثال، هو أكبر تهديد يواجهه هذا العالم، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، مما يؤثر على فرص تعليمهن وعملهن، فضلا عن صحتهن وسلامتهن البدنية. ويجب أن ندعم مشاركتهن وأن نعلي أصواتهن في الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة القضايا الناجمة عن المناخ والتكيف معها ومعالجتها. وفي الوقت الذي تستعد فيه الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فإن ثلثي فريق القيادة الإماراتي وأكثر من نصف فريق الإدارة هم من النساء. ولم تعد الأعداء لاستبعاد النساء مقبولة، ويجب علينا جميعا أن نلتزم بنفس المعايير.

ثانياً، للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يشيد على نحو مماثل ببركاتنا الأربع. وإذا كان الهدف هو تعميم هذه الخطة، فلا بد من تنفيذها بالكامل وبصورة متسقة، في جميع السياسات والبرامج - مع شركاء من جميع قطاعات المجتمع. ولهذا السبب، عقدت الإمارات العربية المتحدة قبل عام مناقشة وزارية مفتوحة (انظر S/PV.8989) بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ركزت على ركيزة الإغاثة والتعافي، وهي في رأينا ركيزة تأخر تطويرها. ويجب أن يكون نهجنا إزاء الإطار المتعلق بالمرأة والسلام والأمن متوازنا إذا أردنا أن نعالج الأزمات والنزاعات بصورة كلية. ويجب أن نعزز أدوار المرأة طوال فترة استمرار النزاع.

ثالثاً، إن حماية النساء والفتيات هي من أقوى الأدوات للدفاع عن مشاركتهن وتمكينهن. ولا تزال جرائم العنف الجنسي والجسدي أخص أسلحة الحرب، حيث ترهب مجتمعات بأكملها وتسيطر عليها. وكما سمعنا اليوم من الرئيسة سبولياريتش إيغر، ينبغي لجميع أطراف النزاع أن تدمج منظورا جنسانيا في تطبيق وتفسير القانون الدولي الإنساني.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الثقافة والشباب في الإمارات العربية المتحدة.

السيدة الكعبي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة عشية اليوم الدولي للمرأة، ونشكر وزيرة الخارجية دوفو على ترؤسها جلسة اليوم. لقد أثبتت نساء موزامبيق، طوال تاريخها، مرارا أنه لا ينبغي لنا أن نقلل من شأن إسهامات المرأة في السلام. وكما قالت السيدة غراسا ماشيل في عام ٢٠١٥،

”المساواة بين الجنسين هي الهدف الذي سيساعد في القضاء على الفقر، والذي سينشئ اقتصادات أكثر مساواة، ومجتمعات أكثر عدلا، ورجالا ونساء وأطفالا أكثر سعادة“.

وهذا تذكير ضروري بأن المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة جزء لا يتجزأ من بناء الأمة والجهود المبذولة من أجل الأمن والاستقرار.

كما تود الإمارات العربية المتحدة أن تشكر المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لبحوث، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر سبولياريتش إيغر، والمبعوثة الخاصة ديوب، والحائزة على جائزة نوبل للسلام غبوي على إحباطتهن القوية.

والرسالة واضحة - فعلى الصعيد العالمي، مع كل خطوة إلى الأمام بالنسبة للنساء والفتيات، فإننا نتراجع خطوتين إلى الوراء. هناك هجمات عنيفة قائمة على كره النساء تستهدف النساء والفتيات اللواتي يحاولن بناء السلام والحفاظ عليه عبر النزاعات. ولا تزال النساء والفتيات الأفغانيات يتعرضن للمحو بصورة منهجية من مجتمعهن. وتضطرب النساء والفتيات إلى اللجوء بعيدا عن منازلهن بسبب الآثار المدمرة لكل من الزلازل في الشرق الأوسط والحرب في أوكرانيا. وفي الواقع، اليوم فقط، خلال زيارة السيدة الأولى أولينا زيلينسكا إلى الإمارات العربية المتحدة، التقت بنساء وفتيات أوكرانيات هربن من الحرب.

وفيما يتعلق باستعراض منتصف المدة هذا، وبينما نقرب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

لا ينبغي الاستهانة بأوجه التقدم التي أحرزتها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن المسلم به اليوم على نطاق واسع أن للمرأة دورا لا غنى عنه تؤديه في مسائل السلام والأمن الدوليين. ويمكن اعتبار هذا الافتراض من قبل البعض أمرا شائعا. ومع ذلك، فهو جزء من تغيير تدريجي في العقلية نتج عن القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فالنساء - شأنهن شأن الأطفال - كان يُنظر إليهن عموما في وقت من الأوقات باعتبارهن ضحايا للنزاع وبجاجة إلى الحماية. وينظر إليهن الآن أيضا على أنهن عناصر لا غنى عنها لتحقيق السلام، خاصة إذا كان الهدف الأساسي هو السلام المستدام. ومن الواضح الآن أيضا أن المساواة بين الجنسين قوة دافعة للسلام داخل الدول وفيما بينها.

تساهم المرأة في بناء مجتمعات أقل تعرضا للعنف وأكثر مرونة وشمولا. فهي تساعد على تعزيز المصالحة المجتمعية وقيادة حركات ناجحة مؤازرة للسلام. ولكن قرارات المرأة والسلام والأمن أصبحت تحدد رسميا مواطن خلل كبيرة - فالمرأة لم تُمنح نفس الحيز والفرصة التي مُنحت للرجل للعمل من أجل السلام. تلك هي الرسالة الكامنة وراء النداءات التي كثيرا ما نسمعها في هذه القاعة من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في مفاوضات السلام وحفظ السلام وحالات ما بعد انتهاء الصراع. ولن يكفي وجود المزيد من النساء على طاولة مفاوضات السلام، أو في عمليات حفظ السلام، على سبيل المثال، إذا لم نكفل سماع أصواتهن وإذا لم نأخذ وجهات نظرهن في الحسبان. ويجب أن نكفل بأن تكون آراء المرأة ذات أهمية - وألا نعدّ النساء وحدهن.

منذ عام ٢٠٠٠، حددت قرارات المرأة والسلام والأمن أيضا ثغرات هامة في الحماية، لأنها تقر بأن المرأة لا تزال تواجه تحديات خطيرة ومتعددة في حالات الصراع. فالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، وكذلك ضد الرجال والفتيات، على سبيل المثال، تم تحديده رسميا كأسلوب من أساليب الحرب في القرارات التي تدعو إلى منع هذه الأعمال والتحقيق فيها والمعاقبة عليها وتؤكد الحاجة إلى تقديم الدعم

ويجب علينا أيضا أن نواجه حقيقة أن مرتكبي العنف الجنسي - في كثير من الأحيان - يحظون بالإفلات من العقاب على أعمالهم. ولردع مثل هذه الأعمال الشنيعة، يجب على الدول وأطراف النزاع أيضا تنفيذ إطار مساءلة قوي ومتسق من أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك عن طريق بناء قدرات مؤسسات المساءلة ذات الصلة وتعزيز نهج يركز على الناجين.

إن عملية التقييم اليوم لا تعني فقط سرد الفرص الضائعة. كما قطعت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ عام ٢٠٢٠ أشواطاً كبيرة يمكننا، بل يجب علينا، البناء عليها. وقد جمعت مبادرات مثل ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني التابع لمنتهى جيل المساواة، ١٩٦ موقعا، وجميعهم ملتزمون بالنهوض بدور النساء والفتيات. ويستخدم عدد أكبر من الدول الأعضاء، بما فيها بلدي، أدوات، مثل خطط العمل الوطنية، لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الشهر الماضي أيضا، تم إيفاد مستشارة كبيرة إضافية لشؤون حماية المرأة إلى بعثة سلام أخرى تابعة للأمم المتحدة، ليلعب مجموعهن الآن ثمانية. وبينما لا يزال هذا عددا منخفضا، فإنه يذكرنا بالهدف الذي نواصل العمل من أجله.

وما من شك في أن الحاضرين منا اليوم متحدون في مسعانا للنجاح في هذا العمل الهام. ولكن لكي يحدث ذلك، يجب أن نفي بالتزاماتنا بتنفيذ الخطة في سياسات فرادى بلداننا وكذلك في الساحة الدولية.

السيدة إسكورييل دي موراييس (البرازيل) (تكلت بالإنكليزية):

تهنئ البرازيل معالي الوزيرة فيرونيا ناتانيل ماکامو دلفو و رئاسة موزامبيق على إتاحة هذه الفرصة لنا للتفكير في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونحن نقترّب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونشكر أيضا جميع مقدمات الإحاطات على عروضهن البليغة والملممة. ومن الجيد دائما أن نرى عمليا الزيادة في عدد النساء اللاتي يقدمن إحاطات - وهي إحدى النتائج الملموسة لعملية بدأت رسميا باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

محدودة، كما ذكرتنا السيدة بحوث في كثير من الأحيان في هذه القاعة. ومع ذلك، تؤدي تلك المنظمات دورا محوريا في جهود بناء السلام. ولذلك، ينبغي أن توفر لها الوسائل والأدوات اللازمة لتعزيز تأثير أعمالها واستدامتها. وقد بذلت لجنة بناء السلام جهودا في ذلك الصدد، وتشدد بها البرازيل وتدعمها. ونشكر هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمنظمات الأخرى التي سعت جاهدة لجمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لضمان أن يكون لدينا فهم شامل لكيفية تأثر المرأة بالصراع وجهود بناء السلام. ويمكن أن تسترشد بهذه البيانات عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة وتصميم البرامج، مما يساعد على ضمان إدماج تجارب المرأة ومنظوراتها إدماجاً كاملاً في مساعيها لتحقيق السلام المستدام.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أن الحكومة البرازيلية أعادت مؤخرا إنشاء وزارة شؤون المرأة وما فتئت تعمل على زيادة عدد النساء في المناصب القيادية الحكومية بدرجة كبيرة. وهذا جزء من التزامنا العام بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وبما أن المناقشة المفتوحة السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن ستعقد خلال رئاسة البرازيل للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر، نعتزم متابعة المناقشات التي تجري هنا اليوم والتركيز على النساء بوصفهن عوامل سلام، أي وسيطات في البرلمانات والسلطة القضائية ودبلوماسية، ويعملن على بناء السلام وحفظ السلام. نحن بحاجة إلى النساء في جميع تلك المجالات وفي مناصب صنع القرار لكي يتمكن من إحداث فارق في كيفية معالجة الدول لمسائل الدفاع والأمن. إذا أردنا حقا أن نعطي السلام فرصة، يجب إعطاء النساء فرصة أيضا. وفي رأينا، هذه هي الروح الحقيقية وراء قرارات المرأة والسلام والأمن.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر موزامبيق على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ونشكر اللواتي قدمن إحاطات إعلامية وهن: السيدة سيما سامي بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة. ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة

والخدمات للناجين. وقد أدى ذلك إلى إدراج تدابير وقائية أكثر تحديدا في الولايات التي يأذن بها المجلس. ومع ذلك، وكما أشير في أحدث قرار يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، أي القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠)، يجب على الأمم المتحدة أن تكثف جهودها لحماية حفظة السلام من التحرش الجنسي والتهديدات الأمنية الأخرى.

إن قائمة المساهمات المعيارية التي أعدتها الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن طويلة، ولكن فجوة التنفيذ واسعة أيضا. وتغخر البرازيل بكونها جزءا من مجموعة أعضاء المجلس التي جعلت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إحدى أولويات ولاياتها بغية العمل من أجل التنفيذ الفعال. ودعا الفريق المؤلف من الموقعين على بيان الالتزامات المشتركة إلى قيام عدد أكبر من النساء بتقديم إحاطات، فضلا عن إجراء مناقشات أكثر تحديدا للمجلس بشأن المجالات المثيرة للقلق. كما استخدمت المنابر الإعلامية للفت الانتباه إلى الحالات الخاصة بكل بلد. وقررنا التوقيع على بيان الالتزامات المشتركة لأننا نعتقد أنه ينبغي أن تسترشد قرارات المجلس بمنظورات المرأة بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. ونشدد على أن الفكرة كانت تتمثل دائما في إدماج منظور المرأة في الممارسة اليومية للمجلس وعدم مناقشة تلك المسائل في جلسات منفصلة حضرها النساء وحدهن. ولهذا السبب تدعو قرارات المرأة والسلام والأمن إلى زيادة مشاركة النساء في الإحاطات الإعلامية وأعضاء أفرقة المناقشة والمندوبين في جميع اجتماعاتنا.

ستواصل البرازيل الدعوة إلى تنفيذ قرارات المرأة والسلام والأمن، ليس من الناحية النظرية فحسب، بل أيضا من الناحية العملية. ونحن بحاجة إلى ضمان إدماج النهج التي تأخذ في الحسبان الفوارق بين الجنسين في تصميم وتخطيط وتنفيذ وتقييم جميع برامج الأمم المتحدة وسياساتها. وينبغي تطبيق هذا النهج على جميع المستويات، ابتداء من مجلس الأمن إلى المستوى القطري. ونحتاج أيضا إلى إيجاد سبل لزيادة التمويل، وزيادة الموارد للمنظمات التي تقودها النساء والحركات الشعبية العاملة في مجال بناء السلام وحل النزاعات. وكثيرا ما تعمل المنظمات التي تقودها النساء في ظل ظروف صعبة بتمويل وموارد

كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لحظة تاريخية. وعلى مر السنين، أصبحت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إطاراً معيارياً للتعامل مع تحديات نصف سكان العالم، النساء والفتيات، ومصالحهن وطموحاتهن. فمُنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اتخذ المجلس تسعة قرارات أخرى بشأن المرأة والسلام والأمن. وتحولت المسألة إلى أحد أكثر المواضيع دينامية وجذباً للاهتمام، ليس بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن فحسب، بل لعموم أعضاء الأمم المتحدة أيضاً. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار دور مجلس الأمن في إنشاء إطار معياري شامل، لا سيما من خلال إدراج عبارات وإشارات في منطوق مختلف قراراته تتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، لا يزال الواقع غير مواكب لتطلعاتنا المشتركة وتصميمنا. فلا يزال تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ينطوي على مشاكل، مما يكشف عن وجود فجوة بين الوعد والممارسة. ويتضح ذلك بوجه خاص عندما يتعلق الأمر باستمرار نقص تمثيل المرأة، وأحياناً تهميشها الشديد، في صنع القرار الرسمي بشأن السلام والأمن، بما في ذلك في مفاوضات السلام، فضلاً عن تمكين مرتكبي العنف والاعتداءات ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، من الإفلات من العقاب بشكل عام.

وقد اتسعت الفجوة أكثر في مناطق مختلفة من العالم. ففي أوكرانيا، دُمّرت حياة الملايين من النساء والفتيات الأوكرانيات. وفي أفغانستان، فإن حركة طالبان كارثة بالنسبة للنساء، ولا تزال الحركة تخذل الشعب الأفغاني من جميع النواحي. وفي إيران، أطلقت مهسا أميني شرارة نضال لا يمكن وقفه من أجل الكرامة الأساسية، وتُظهر قضيتها المأساوية الوحشية التي تواجهها النساء في ذلك البلد. إن الأحداث في سورية والسودان وجنوب السودان وميانمار وهائتي ومالي، على سبيل المثال لا الحصر، لا تهدد المكاسب الهشة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فحسب، بل تهدد أيضاً حياة وعمل بناء السلام من النساء أنفسهن. كما أنها تختبر قدرة المجتمع الدولي على الوفاء بولاية المجلس المتمثلة في صون السلام والأمن.

المعنية بالمرأة والسلام والأمن التابعة لرئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ والسيدة. ليما غبوي.

وتؤكد مناقشة اليوم استمرار أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتتيح المناقشات المنتظمة التي يجريها المجلس بشأن قضايا المرأة فرصة لتقييم التقدم المحرز، وتوفير التوجيه لزيادة تعزيز دور المرأة ومساهماتها في منع نشوب الصراعات وحلها والتعافي بعد انتهاء الصراع، وتعزيز التدابير الرامية إلى حماية المرأة في الصراعات المسلحة.

وكما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن لديه سلطة كبيرة في تحديد مساهمته في الخطة الدولية للمرأة بالتحديد. وبيغية إحراز تقدم، نعتقد أن من المهم تجنب الازدواجية في عمل مختلف أجهزة المنظمة. وينبغي أن ينسجم عمل مجلس الأمن بسلاسة مع عمل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة ولجنة بناء السلام. ويجب أن يظل تركيز مجلس الأمن منصبا على منع العنف ضد المدنيين في الصراعات المسلحة والقضاء عليه. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الجهود العديدة المبذولة، لا تزال المرأة تقع ضحية خلال الأعمال القتالية المسلحة. وتضيف الصراعات المطولة والمنخفضة الحدة طبقة جديدة من المشاكل. والمسائل المتعلقة بالنهوض بالمرأة والتغلب على الفقر والحصول على التعليم في البلدان التي تشهد صراعات مسلحة يجب أن تتال اهتماماً متزايداً والأسرة ذات قيمة خاصة، وحمايتها هي أولوية قصوى.

ونركز على التعاون البناء مع جميع الدول المهتمة للنهوض بمسائل المرأة المدرجة في جدول أعمال المجلس على نحو متناغم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي أن نتعامل مع تلك الذكرى السنوية بروح التضامن، فيما نُظهر إنجازات المجلس الكبيرة ووحده.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): نقدر تركيزكم على هذه المسألة خلال رئاستكم، سيدتي الرئيسة، ونشكر أيضاً مقدمات الإحاطات على معلوماتهن اليوم.

بشأن المرأة والسلام والأمن. وأشكر جميع مقدمات الإحاطات على بياناتهن الشاملة.

على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، ناقش مجلس الأمن باستفاضة هذه الخطة المهمة. ومع ذلك، لا تزال العديد من النساء والفتيات يعانين في جميع أنحاء العالم. وبالطبع، فإن ثمة أهمية قصوى لأن تمتثل جميع أطراف النزاعات للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، بما في ذلك الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن. ومع ذلك، يجب ألا ننسى أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتطلب من جميع الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات. وفي هذا السياق، أقر تماما بوجاهة النطاق الذي حدده اليوم، سيدتي الرئيسة، وطلبتم منا أن نوضح ما يمكن أن يفعله كل واحد منا في إطاره.

وأعتقد أن خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن هي المفتاح الكفيل بتحقيق المشاركة المناسبة. وقد أعلنت اليابان عن أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في عام ٢٠١٥ ونقحتها بعد فترة تنفيذها الأولية التي استمرت ثلاث سنوات. ونحن الآن بصدد صياغة خطة عملنا الثالثة، وأظهرت تجربتنا أن هناك ثلاثة عناصر ذات أهمية خاصة، وهي الشمول واستيعاب الجميع وإجراء استعراضات.

أولاً، يجب أن تكون خطط العمل الوطنية شاملة. وتحدد خطة عملنا إجراءات ملموسة عديدة وتطلب من الوزارات والوكالات الحكومية ذات الصلة أن تتولى المسؤولية وأن تقدم تقارير عن التقدم الذي تحرزه. وأدرجنا أيضاً إجراءات تتعلق بالكوارث الطبيعية، لأنها تشكل أيضاً تحديات كبيرة للأمن البشري وذات صلة بحماية وتمكين النساء والفتيات في الحالات الهشة. ومن السمات المهمة الأخرى إدراج التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع البلدان المحتاجة.

وتغطي خطة عملنا نطاقاً واسعاً من التعاون الدولي للتصدي لأزمات الأمن البشري. فعلى سبيل المثال، ما فتئت اليابان مساهماً رئيسياً في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي

وكما سمعنا من الكثيرين، فإن التراجع العالمي المتزايد فيما يتعلق بتمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان أمر مثير للقلق. ولهذا السبب، يجب أن نضاعف جهودنا لجعل الإطار المعياري للمرأة والسلام والأمن حقيقة واقعة. وثمة حاجة إلى دعم عمل المرأة على المستوى الشعبي، بما في ذلك في مناطق النزاع وفي عمليات السلام، وربطه بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وأفرقة الوساطة، فضلاً عن المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين وغيرهم من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، أن يضطلعوا بدور أكثر استباقية. وفي ذلك السياق، تؤيد ألبانيا بقوة النداء من أجل العمل الذي حث فيه الأمين العام شركاء حفظ السلام على الاستثمار في الشبكات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية ودعم حشد جهود النساء من أجل السلام. ونحن بحاجة إلى أن ينهض الرجال ويدعموا تلك الدعوات بقوة كما تفعل النساء.

إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن محورية بالنسبة لألبانيا التي تتولى السلطة فيها أكثر الحكومات على مستوى العالم توازناً بين الجنسين، حيث تشكل النساء ٧٥ في المائة من الوزراء. وهذه الخطة هي أيضاً أولويتنا الأساسية في مجلس الأمن. وخلال رئاستنا في حزيران/يونيه من العام الماضي (انظر S/PV.9064)، وجهنا الدعوة إلى ١٩ من مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، من بينهم ١٥ امرأة. كما ستواصل ألبانيا، بصفتنا منسقة مبادرة "الالتزامات المشتركة"، العمل لكفالة إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إدماجاً كاملاً في جميع جوانب عمل المجلس. وبطبيعة الحال، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أيضاً محور أولوياتنا للانضمام من جديد إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي حال انتخابنا، سندفع قدماً بالخطة ونستكشف سبل توثيق أوجه التآزر بين المجلسين.

في الختام، أود أن أعيد التأكيد على أنه لا توجد طرق مختصرة. فلا يمكن تحقيق سلام دائم دون مشاركة المرأة وانخراطها بصورة مجدية.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة المهمة

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير العمل والأسرة والشؤون الاجتماعية ونكافؤ الفرص في سلوفينيا.

السيد ميسيك (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد سلوفينيا البيان الذي ستدلي به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي وذلك الذي سيُدلى به نيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥.

يكشف أحدث تقرير للأمن العام (S/2022/740) عن انتكاسات كبيرة في الحالة العالمية للمرأة في السنوات الأخيرة. وهذا الاتجاه مدعاة للقلق ويزيد من تفاقمه التطورات الأمنية العالمية، بما في ذلك التدهور البيئي، وهي أحد أكبر العوامل المضاعفة للمخاطر بالنسبة للنساء والفتيات.

ونشكر موزامبيق على تنظيم هذه المناقشة ونرحب بفرصة المشاركة في تقييم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأود أن أشدد على ما يلي:

أولاً، إن خطط العمل الوطنية إسهامات رئيسية يمكن أن تقدمها كل دولة عضو في الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فهي تمثل التزاماً بإعطاء الأولوية لتعزيز مشاركة المرأة وحمايتها في جميع جوانب السلام والأمن. ومن واقع خبرتنا، فإن صياغة خطة عمل يمكن أن يكون لها أثر حفاض ليس على مشاركة المرأة فحسب، ولكن أيضاً على أنشطة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك، بدأت سلوفينيا صياغة خطتها الثالثة في هذا العام.

ثانياً، يجب أن نعترف بأهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام والحفاظ عليه. وينظم "مركز التدريب على عمليات السلام" في سلوفينيا دورات تدريبية بشأن المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البعثات والعمليات الدولية، وكذلك بشأن التفاعل بين المياه وتغير المناخ والسلام والأمن. ونرحب أيضاً بإشراك المرأة في مناقشات مجلس الأمن وفي النتائج التي يتوصل إليها. ولذلك، من المهم اتباع نهج منظم وشامل للجميع، شأنه في ذلك شأن أخذ ولايات بعثات حفظ السلام والأعمال المتعلقة ببلدان محددة في الاعتبار.

في حالات النزاع. وندعم أفرقة خبراء المكتب في بناء القدرات في القطاعين القضائي والأمني. وتشمل الجهود التي قمنا بها مؤخراً أنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والعراق. وفي الوقت نفسه، تشمل خطة عملنا أيضاً شواغل أخرى تتعلق بالأمن البشري، مثل المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم. وتسلم أيضاً بضرورة تقديم مساعدة سلسة. واستناداً إلى خطتنا، مولت اليابان ٦٩ مشروعاً تديرها منظمات دولية و ١٨ مشروعاً تديرها منظمات غير حكومية خلال فترة السنوات الثلاث الثانية، بزيادة عن ٥٢ مشروعاً و ١٠ مشاريع على التوالي خلال الفترة الأولى.

ثانياً، لا بد من كفالة استيعاب الجميع. فمسألة المرأة والسلام والأمن لا تتعلق بالقطاع العام فحسب، بل إن المجتمع المدني مهم أيضاً. ولهذا السبب، أدرجنا في خطة العمل آلية استعراض خارجية دورية، يشرف عليها خبراء أكاديميون وخبراء من المجتمع المدني. والنتائج التي توصلوا إليها متاحة أيضاً للجمهور. ونتيجة لتزايد الوعي العام، أطلقت شبكة للبرلمانيين في الشهر الماضي. وسيشكل هذا الالتزام السياسي دفعة هائلة.

ثالثاً وأخيراً، إن إجراء استعراضات أمر ضروري لضمان المساءلة وما سواها. ونشر خطة عمل ليس غاية في حد ذاته؛ فنحن بحاجة لاتخاذ إجراءات، وبشكل أكثر تحديداً، إجراءات دقيقة ومعززة. والاضطلاع بعملية الاستعراض بصورة سليمة من شأنها تحسين جهودنا. وأثق بأن خطة عملنا الثالثة ستتجاوز خطتنا الثانية فيما يتعلق بتلك العملية.

يجب على مجلس الأمن أن تكون أفعاله على مستوى أقواله وألا يكتفي بالترحيب بجهود الراغبين. وآمل أن يجدد الجميع هنا التزامهم بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأن يضعوا خطط عمل وطنية وأن تكون هذه المناقشة ذات فائدة كبيرة في تحقيق تلك الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود تذكير جميع المتكلمين بالألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأعضاء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

جوانب عمل مجلس الأمن. ومن المسلم به على نطاق واسع أن جهود السلام والأمن تكون أكثر استدامة عندما تشارك المرأة فيها مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة، ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأقوال والأفعال. فلم يزد عدد النساء المشاركات في عمليات السلام كثيرا. ويواجه العالم العديد من التحديات الأمنية، ومنها على سبيل المثال، أزمات جديدة ونزاعات جديدة ومشاكل صحية عالمية وتغير المناخ. وتلك كلها عقبات أمام تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فهي تقاوم عدم المساواة بين الجنسين وتزيد من العنف الجنساني.

إن الحرب التي تشنها روسيا انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تلقي بظلال كثيفة على التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويُقتل المدنيون الضعفاء، بمن فيهم النساء والفتيات، كل يوم. وهم ضحايا للعنف الجنسي المروع المرتبط بالنزاع. وقد فر ملايين الأشخاص من أوكرانيا منذ بداية العدوان الروسي قبل عام واحد. وتشيكيا هي أحد البلدان التي يقصدها الفارون. وقد وفرت تشيكيا بالفعل الحماية المؤقتة لما يقرب من نصف مليون لاجئ من أوكرانيا، ٨٠ في المائة منهم من النساء والأطفال. ونعمل مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ممن أجل مراعاة تلك الحالة الجديدة في سياق تنفيذ المبادئ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطة عملنا الوطنية الثانية.

يجب أن يكون للمرأة مقعدها على الطاولة خلال جميع مراحل حوارات السلام - الأمر بهذه البساطة. ويشمل ذلك ممثلات منظمات المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان. ويشمل جميع مراحل حوارات السلام وبناء السلام وحفظ السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع ومساعي تحقيق المساواة. فالعمل معا هو السبيل الوحيد لتقريبنا من تحقيق السلام والأمن اللذين ننتشدهما.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المغرب.

السيدة حيار (المغرب): يطيب لي في البداية أن أهني جمهورية موزامبيق الشقيقة على رئاستها لمجلس الأمن لهذا الشهر. وأهنتكم

إن حماية المرأة من الأعمال الانتقامية بسبب تشاؤها معلومات بشأن مواضيع وحالات محددة مع مجلس الأمن يلزم بذل المزيد من الجهود فيه. فهؤلاء النساء الشجاعات هن عوامل حقيقية للتغيير، وأي محاولة لإسكات أصواتهن تستحق الشجب. ويتعين على مجلس الأمن أن يبذل كل ما في وسعه لتمكينهن من العمل بأمان.

ثالثا، يتعين علينا التصدي بمزيد من الفعالية لمسألة منع العنف الجنسي والجنساني والممارسات الضارة، لأن ذلك لا يزال مشكلة عامة متفشية في العديد من النزاعات. وينبغي أن نبذل المزيد من الجهد لضمان تحقيق المساواة ووضع حد لإفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب وتحقيق العدالة للناجين. ولهذا السبب، نؤيد مبادرة "الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ".

عشية اليوم الدولي للمرأة، أود أن أشدد على أن إعطاء الأولوية لتمكين المرأة في سياقات السلام والأمن يجب أن يظل جهدا مستمرا. ونحن فخورون بأن النساء في سلوفينيا يشغلن الآن أعلى المناصب السياسية والأمنية في البلد. ونعتقد أننا لن نتمكن من ضمان المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء إلا من خلال العمل معا في بناء مجتمعات أكثر شمولاً وسلاماً وأقدر على الصمود للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير العمل والشؤون الاجتماعية في تشيكيا.

السيد يوريتشكا (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد تشيكيا البيان الذي ستدلي بها ممثلة الاتحاد الأوروبي وذاك الذي سيدلى به نيابة عن مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥.

أود أن أشكر موزامبيق على عقد جلسة اليوم للتذكير بالغرض بعيد الغور من أول قرار لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن (القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠))، المتخذ قبل ٢٣ عاما.

مع استمرار العدوان الروسي على أوكرانيا، تواصل تشيكيا تأكيد الحاجة الملحة للعمل معا حقا للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الممارسة العملية. ومن الضروري إدماج الخطة في جميع

المجتمع المدني، بمساهمة ودعم قيمين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد اعتمدت المملكة المغربية نهجا شاملا ومتكاملا في إعداد خطة العمل الوطنية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة، بما فيها حالات الطوارئ الصحية، مثل جائحة كوفيد-١٩. وبالتالي، تهدف خطة العمل الوطنية إلى تعزيز قدرة المرأة في جميع المجالات على مواجهة التهديدات الناشئة في بيئة إقليمية ودولية متزايدة التعقيد.

وقد أطلقت خطة العمل الوطنية هذه في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٢٢ في نيويورك خلال حدث جانبي ترأسه زميلي معالي السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين في الخارج. وحضر هذا الحدث أيضا نظراؤه من غابون وغانا وكولومبيا بالإضافة إلى وزير الدولة بوزارة الخارجية النرويجية والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن.

وتمشيا مع التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش المجيد، ما فتئت المملكة المغربية تعمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية عملا بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) باتباع نهج موجه نحو تحقيق النتائج وبدعم من شركائها الدوليين. واستنادا إلى الممارسات الدولية الفضلى وإطار النتائج القاري لتنفيذ جدول أعمال الاتحاد الإفريقي المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، تشكل خطة العمل الوطنية منصة للعمل، على أساس الركائز ذات الأولوية الثلاث، وهي: أولا، الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام؛ ثانيا، تعزيز ثقافة السلام والمساواة؛ ثالثا، المشاركة الاقتصادية للمرأة. وتروم خطة العمل الوطنية أيضا إلى أن تكون منبرا للعمل على المستوى الإفريقي في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية التي تهدد حقوق المرأة وأمنها ومشاركتها في كل مجالات الحياة. ومن ثم يشمل تنفيذها إجراءات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مع الدول الإفريقية الشقيقة.

وتشارك المملكة المغربية في خدمة مبادئ السلام والأمن بدون انقطاع منذ ستينيات القرن الماضي من خلال مساهمتها في

معالي السيدة فيرونكا ناتانيل ماکامو دلوفو، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق، على اختياركم موضوع مناقشة اليوم المفتوحة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بعد مرور أكثر من عقدين على اعتماد قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). واسمحوا لي كذلك أن أشكر السيدة سيما بحوث، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والسيدة بينيتا ديوب، المبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ والسيدة ليما غبوي، على إحاطتهن القيمة.

يشدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على أهمية المشاركة المتساوية للمرأة وانخراطها الكامل في جميع الجهود المبذولة للحفاظ على السلام والأمن وكافة مستويات صنع القرار، فضلا عن حمايتها من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن المؤكد أننا قطعنا أشواطاً مهمة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تجلت في مشاركة المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. هذا علاوة على إيلاء أهمية أكبر لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الجهود السياسية التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل حل النزاعات.

إلا أنه مما لا شك فيه أنه لا يزال ينتظرنا الكثير من العمل لرفع جميع التحديات التي تواجه تمكين النساء، وخصوصا في حالات النزاعات والأزمات. ويتطلب ذلك جهدا إضافيا من المجتمع الدولي لجعل قضايا المرأة في صلب كل الجهود الرامية إلى حفظ السلام وبناءه وديمومته.

وقد اعتمدت المملكة المغربية في آب/أغسطس ٢٠٢١ أول خطة عمل وطنية للمرأة والسلام والأمن إطارا سياسيا متكاملا عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراراته اللاحقة. وتأتي هذه المبادرة تنفيذا للرؤية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة.

وقد أعدت خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن بشكل تشاوري واسع شمل جميع الإدارات والقطاعات المعنية فضلا عن

تؤيد لكسمبرغ تماما البيانين اللذين سيدلى بهما باسم الاتحاد الأوروبي بصفته مراقبا ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

منذ أن اتخذ مجلس الأمن قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أُحرزت بعض أوجه التقدم نحو تحقيق هدف المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام. وقد اضطلع المجلس بدور حاسم الأهمية في النهوض بحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال الاعتراف بكون أعمال العنف الجنسي والجنساني أحد أساليب الحرب. ومع ذلك، وإذ نقترب من الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار، من الأهمية بمكان أن نقر بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وعلى الرغم من ذلك التقدم، لا تزال النساء والفتيات يواجهن تحديات متعددة فيما يتعلق بمشاركتهم في عمليات صنع القرار وجهود منع نشوب النزاعات وحلها. وينطبق هذا بصفة خاصة على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الفئات الجنسانية الأخرى فضلا عن النساء ذوات الإعاقة. ويجب تمكين الناس، لا سيما النساء، بمن فيهن المهاجرات، سياسيا واقتصاديا وتمثيلهم على قدم المساواة على جميع مستويات صنع القرار. ولذلك نواصل تمويل المبادرات الرامية إلى تعزيز تمكين النساء والفتيات ومشاركتهم، بما في ذلك من خلال مساعداتنا الإنمائية الرسمية. وتولي لكسمبرغ، بوصفها من الدول الموقعة على ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني واسترشادا باستراتيجيتها الإنسانية الجديدة، اهتماما خاصا للمسائل الجنسانية وتسهم في الجهود التي يبذلها شركاؤنا في المجال الإنساني لمنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، بما في ذلك في الأزمات التي طواها النسيان والتي تعاني من نقص في التمويل.

وتواصل لكسمبرغ، تماشيا مع سياستها الخارجية المناصرة لحقوق المرأة، تنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تلتزم بموجبها بتعزيز الحالة المرأة وتمثيلها في البعثات المدنية. ونرحب بتعزيز الصياغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عام ٢٠٢٢ في القرارات المتعلقة ببعثتي الأمم المتحدة في أفغانستان واليمن، ونشجع الأعضاء على مواصلة دمج هذه الشواغل في قرارات المجلس.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شاركت القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام في أربع قارات، وخاصة في أفريقيا. وعلى غرار مؤسسات المملكة الأخرى، تولي القوات المسلحة الملكية، تنفيذًا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، اهتماما خاصا للمشاركة والمساهمة الكاملتين للمرأة المغربية. وهكذا شاركت ٢١٠٠ امرأة مغربية بتفانٍ في عمليات حفظ السلام منذ عام ١٩٩٢، من خلال المساهمة على وجه الخصوص في منع العنف ضد المرأة وحماية حقوقها في فترات النزاع وما بعد النزاع، فضلا عن النهوض بدور المرأة في حل النزاعات وتوطيد السلام وحماية المدنيين، وفقا لولايات العمليات التي يشاركون فيها.

وتشمل مساهمة المرأة المغربية في عمليات حفظ السلام عدة مجالات منها الصحة والاتصالات واللوجستيات والإدارة والمساعدة الاجتماعية والعمليات العسكرية. وتشارك النساء المغربيات حاليا، بقدرات مختلفة، في أربع عمليات لحفظ السلام، وهي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، تشارك وحدة نسائية من فوج التدخل السريع التابع للقوات المسلحة الملكية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وختاما، أود أن أعتزم مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة للتأكيد أن المساواة بين الجنسين، إضافة إلى كونها حق أساسي من حقوق الإنسان، أمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق إمكاناتها الكاملة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة شؤون المساواة بين الجنسين في لكسمبرغ.

السيدة بوفردينغ (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئاسة الموزامبيقية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة.

التطرف والإرهاب والثاني بحماية اللاجئين من العنف، حيث تم التطرق إلى مجموعة من الإجراءات التي تتمثل في مساعدة وحماية الضحايا واللاجئين السوريين. وقامت الجهات الوطنية المعنية بوضع استراتيجية عمل لرفع مستوى الخدمات بأنواعها كافة للاجئين، ومنها خدمات الحد من العنف الجنساني، وبناء قدرات مقدمي الخدمات وتحسين البنية التحتية لهم. كما نفذ الأردن مجموعة من الإجراءات لتضمين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ضمن الاستراتيجيات الوطنية، ومنها استراتيجية المرأة واستراتيجية الحماية الاجتماعية.

تضمنت خطة الأردن الوطنية للاستجابة للأزمة السورية العديد من المحاور ضمن قطاعين أساسيين - الأول يتعلق بحماية اللاجئين والثاني يتعلق بدعم وتمكين المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، وتتمثل هذه الخطة الوطنية في إجراءات فاعلة لتعزيز الحماية والرعاية الاجتماعية للاجئين وخاصة للمرأة اللاجئة. وتستقبل الجهات الوطنية المعنية، في مراكز ودور الحماية الاجتماعية، كل الذي يحتاجون إلى الحماية والرعاية بغض النظر عن جنسياتهم، حيث حصلت وزارة التنمية الاجتماعية في بلدي على جائزة الأمم المتحدة للخدمات العامة ضمن دور الوفاق الأسري الخاصة بالحماية من العنف. والآن يقترب الأردن من إطلاق خطته الوطنية الثانية لتفعيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولطالما كان الأردن ولا يزال رائداً في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث كان الأردن مثالا يحتذى في السلوك والانضباط وعدم التهاون مع أي تجاوز كان والإبقاء على مستوى عال من الجاهزية والكفاءة في بعثات الأمم المتحدة في مختلف مناطق الصراع والنزاع حول العالم. وستظل مساهمات الأردن بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني ومشاركاته في مهام الأمم المتحدة دليلاً لا لبس فيه على الدور الإنساني للأردن، الذي لم ولن يتوانى يوماً عن سعيه إلى تحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وفي ذات السياق، يعمل الأردن على إجراء مراجعة شاملة لتشريعاته وسياساته الوطنية لزيادة عدد المنتسبات من النساء في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأخيراً، أود أن أشدد على أن من الضروري ضمان سلامة مقدمي الإحاطات في المجلس، ولا سيما المدافعات عن حقوق الإنسان، بمنع أي محاولات للانتقام، والرد عليها بفعالية. فكما يشير تقرير الأمين العام لعام ٢٠٢٢ (S/2022/740)، يشهد العالم انتكاسة في مكاسب الأجيال في مجال حقوق المرأة. ويؤثر ذلك الاتجاه على النساء والفتيات في العدد المتزايد من حالات النزاع في أوكرانيا وخارجها. ولذلك السبب، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نترجم التزامنا إلى عمل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التنمية

الاجتماعية في الأردن.

السيدة مصطفى (الأردن): يطيب لي بدايةً أن أهنئكم، السيدة

الرئيسة، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنين لكم التوفيق والسداد. كما نشكر أيضاً المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بحوث، وجميع المتكلمين على إحاطاتهم القيمة في هذا المجلس الموقر.

دأبت المملكة، ومنذ عقود، على العمل للوفاء بالتزاماتها الدولية،

بما يضمن مراعاة حقوق الإنسان على أراضيها، حيث صادقت على العديد من المعاهدات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان، بما فيها صون حقوق المرأة وتعزيز دورها الفاعل في المجتمع. وقد عزز الأردن جهوده في مجال مشاركة النساء في صنع القرار، حيث تم إجراء تعديلات جوهرية على قانوني الانتخاب والأحزاب بهدف تعزيز دور المرأة القيادي في المجتمع. كما تم تطوير واستحداث تشريعات وطنية تدعم حماية وسلامة النساء والفتيات، مثل إصدار قانون الحماية من العنف الأسري وإصدار قانون منع الاتجار بالبشر، فضلاً عن إضافة مادة في الدستور الأردني تكفل من خلالها الدولة الأردنية حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز.

كما يعتبر الأردن من أوائل الدول العربية التي وضعت خطة

وطنية لتفعيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، حيث حظيت الأردن بإشادة من الأمم المتحدة وحيث قام الأردن بربط خطته الوطنية عبر موضوعين أساسيين، يتعلق أولهما بتعزيز دور المرأة في مكافحة

المرأة والنزاع المسلح كأحد مجالاته الـ ١٢ ذات الأولوية، مشدداً على أنه إذا أُريد للمرأة أن تؤدي دوراً متساوياً في تأمين السلام وصونه، فلا بد من تمكينها سياسياً واقتصادياً. سنحتفل في عام ٢٠٢٥ بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين والذكرى السنوية العاشرة لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماته بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتحقيق التآزر بينها وبين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضخ زخم جديد في مسألة المساواة بين الجنسين وتنمية المرأة على الصعيد العالمي.

إن الصين نصيرة للمساواة بين الجنسين وقد اتخذت إجراءات ملموسة لتمكين المرأة. وقد شهد وضع المرأة الصينية، في العملية الكبرى لتعزيز مسار الصين نحو التحديث، تغيرات هائلة واستمر إحساسها بالإنجاز والسعادة والأمن في التحسن. وجعلنا حماية حقوق المرأة ومصالحها من أولوياتنا الوطنية وأنشأنا نظاماً قانونياً لهذا الغرض يتضمن أكثر من ١٠٠ قانون ونظام. إننا ندعم المشاركة النشطة للمرأة من جميع مناحي الحياة في السياسة ونواصل توسيع القنوات المتاحة للمرأة للمشاركة في صنع القرار والإدارة. وتشكل النساء حالياً أكثر من ٤٠ في المائة من القوى العاملة في الصين، وحوالي ٤٥,٨ في المائة من العاملين في المجال العلمي والتكنولوجي على الصعيد الوطني و ٥٥ في المائة من رواد الأعمال الرقميين. ومن تنشيط المناطق الريفية إلى الابتكار العلمي والتكنولوجي، ومن الحوكمة الاجتماعية إلى التبادل الدولي، أصبحت نساء الصين قائدات بشكل متزايد في جميع مناحي الحياة، وكتبن فصلاً مثالية وبطولية في تاريخنا الوطني.

وفي سياق الحفاظ على أمننا المشترك وتعزيز تميزتنا المشتركة وبناء مستقبل مشترك، تتجلى الإسهامات الإيجابية للصين ونساء الصين. وعلى مدى السنوات الـ ٣٠ الماضية، نشرت الصين أكثر من ١٠٠٠٠ من الأفراد النظاميين من الإناث في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واضطلعن بمهام مثل إزالة الألغام وإزالة الذخائر المتفجرة ودوريات الأمن والعلاج الطبي، مما بعث الأمل في نفوس الناس في مناطق النزاع. وفي السنوات الأخيرة، ساعدنا البلدان النامية على تنفيذ

في الختام، اسمحي لي، السيدة الرئيسة، أن أؤكد على أن أفضل السبل لضمان تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو توفير الدعم المالي اللازم ووضع إطار معياري يتضمن آلية للمساءلة حول تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل موضوعي وهادف.

السيدة لين يي (الصين) (تكلمت بالصينية): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على إدارة جلسة اليوم وأشكر المديرية التنفيذية، بحوث، والرئيسة سوليفاريتش إيغر، والمبعوثة الخاصة، ديوب، على إحاطاتهن. ويسرني أن أحضر جلسة مجلس الأمن اليوم بصفتي نائبة رئيس لجنة العمل الوطنية المعنية بالطفل والمرأة التابعة لمجلس الدولة في الصين.

قبل ٢٣ عاماً، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي أعاد تعريف العلاقة بين المرأة والسلام والأمن. ومنذ ذلك الحين، بدأ يُنظر إلى المرأة ليس بوصفها مجرد ضحية للحرب، بل على أنها مساهمة في السلام، واستمر دورها النشط ومشاركتها في ميدان السلام والأمن في النمو. ويزداد عدد النساء اللاتي يعملن ممثلات ومبعوثات خاصات ويصبحن وسيطات في المسائل المتعلقة بالبيع الساخنة. ويجلس المزيد والمزيد من النساء على طاوولات المفاوضات ويوقعن اتفاقات السلام. وترتدي المزيد والمزيد منهن الخوذ الزرق ويصبحن مدافعات عن السلام والأمن. وتكرس المزيد والمزيد أنفسهن للإغاثة الإنسانية ويصبحن وصيات على الفئات الضعيفة في مناطق النزاع. وتستمر القوة النسائية في النمو، وتظل أسس السلام الدائم تتوطد. وفي الوقت نفسه، لا تزال المرأة تعاني في العديد من البلدان والمناطق في النزاعات ومن عدم الاستقرار والجوع والفقر والتمييز بين الجنسين والعنف. فلا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه في بناء عالم تتحرر فيه المرأة من ويلات الحرب والخوف وحيث تقوم المجتمعات على المساواة بين الجنسين والتنمية الشاملة.

وقد أشار إعلان بيجين الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلى أن بالإمكان تحقيق السلام وهو يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالنهوض بالمرأة. ويترجم منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر

والواقع أن الدور الوقائي للمرأة وتوليها أدوارا قيادية في جميع مراحل تحقيق السلام، بوصفها من أول المستجيبين ومن حفظة السلام وبناء السلام والوسطاء والموقعين على السلام والنشطاء والدعاة والمدافعين عن حقوق الإنسان، قد تجلى بوضوح. وبالنظر إلى الأثر الذي أحدثته النزاعات المسلحة والمعايير الهيكلية والثقافية غير الشمولية، ولا سيما في دحر عقود من التقدم، من المهم تعزيز سبل عيش المرأة وتفعيل دورها في بناء السلام والتفاوض بشأنه وحفظه. وعلى جميع المستويات، نحتاج إلى إبراز عمل المرأة وخبراتها وإنجازاتها، وإعلاء صوتها والاستثمار في كفاءاتها.

وعلى الصعيد الدولي، يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دورا هاما في تنفيذ الإطار المعياري القائم للمرأة والسلام والأمن من خلال دعم الجهود الإقليمية والمحلية والاستثمار فيها، وكلها تتعكس في مبادرة الالتزامات المشتركة التي تشرفت كينيا بالمشاركة في طرحها، إلى جانب المكسيك وأيرلندا. وينبغي للمجلس أيضا أن يستثمر الوكالات النسائية المحلية وأن يستخدمها في مجال التحاور بشأن إصلاح قطاع الأمن وآليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعلى الصعيد الإقليمي، يشيد وفدي بشقيقتنا، السيدة بينيتا ديوب، وبمكتبها على دعوتها القوية للتكامل المحلي والتنفيذ الشامل للركائز المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتشجيع الحوارات بين الأجيال وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام في أفريقيا. ونشجع على تعزيز الإدماج الاجتماعي لركائز وأهداف أطر وسياسات المرأة والسلام والأمن في منطقتنا، بما في ذلك سياسة الاتحاد الأفريقي للمساواة بين الجنسين، وصلاتها بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإسكات البنادق في أفريقيا.

وعلى الصعيد الوطني، تولي كينيا أهمية كبيرة لدعم القيادة النسائية على جميع مستويات صنع القرار، مسترشدين في ذلك بدستورنا وقوانيننا وسياساتنا. ونواصل حاليا تنفيذ وإجراء استعراض منتصف المدة لخطة العمل الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونضع الأمن الاقتصادي للمرأة في صميم تنفيذنا المستمر

مشروع في مجال صحة الأم والطفل وعلنا مع اليونيسيف لتحسين صحة الأمهات والموليد في مختلف البلدان الأفريقية. وقدمنا المعونة الغذائية الطارئة للنساء والأطفال الذين يواجهون خطر الجوع في القرن الأفريقي وساعدنا في القضاء على الفقر للنساء ذوات الدخل المنخفض وأسرهن من خلال تعزيز التكنولوجيا. وقمنا بتدريب أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ امرأة من البلدان النامية ومولنا جائزة اليونسكو لتعليم الفتيات والنساء من أجل تمكين المزيد من النساء من استخدام المعارف والمهارات لتغيير حياتهن.

وغدا هو اليوم الدولي للمرأة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيبي تمنياتي لجميع الزميلات وجميع النساء في منظومة الأمم المتحدة. عندما تتمكن المزيد من النساء من خلق القيمة واكتساب الفرصة لتحقيق أحلامهن، سيكون عالمنا أقرب خطوة إلى السلام والحضارة والازدهار.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيدة كاتانا (كينيا) (تكلمت بالإنكليزية): تهنيئ كينيا موزامبيق

على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس.

تمثل مناسبة اليوم الدولي للمرأة تذكرة هامة بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان للسلام والأمن الدوليين. وأشكر جميع مقدمات الإحاطات على رؤاهن وتوصياتهن. وبينما نقيم المرحلة التي بلغناها في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب أن نتطلع إلى ما يجب أن نحققه استعدادا للذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي قدمته ناميبيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومن المفجع أنه بعد أكثر من عقدين من الزمن، لا تزال المرأة على هامش عملية صنع القرار، بما في ذلك في عمليات السلام والأمن. وفي الوقت نفسه، لا تزال حقوق المرأة تنتهك في أجزاء كثيرة من العالم، بينما لا يزال تمويل المنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات عند حده الأدنى. ومع ذلك، تواصل النساء العمل من أجل السلام على الرغم من تهديدات الاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني وفي مواجهة وحشية النزاع نفسه.

من الجهود التي يجب عملها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من أجل تمكين النساء وتعزيز وحماية حقوقهن، والعمل على ضمان إيصال أصواتهن ومشاركتهن في عملية صنع القرار، وتقليص الفجوة بين الجنسين.

في الوقت الذي تعصف بعالمنا اليوم تحديات وأزمات، بما فيها النزاعات المسلحة وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية والمالية وانعدام الأمن الغذائي وغيرها من التحديات الجسم، لا بد أن نستذكر بأن تلك التحديات المترابطة والمتشابكة والمعقدة لها آثار مباشرة على الحياة المعيشية لمئات الملايين من البشر، خاصة النساء والفتيات، الأمر الذي يجب أن يدفعنا لإيلاء النساء والفتيات مزيد من الاهتمام والوقت والجهد والعمل من أجل الوصول إلى ما نصبو إليه جميعاً لتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

لقد شكل قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي أنشأ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن قبل أكثر من عقدين من الزمن والقرارات التسعة اللاحقة التي تم اعتمادها من قبل المجلس الخاصة بهذه الخطة ركيزة أساسية في العمل الدولي متعددة الأطراف وأداة هامة لتعزيز فعالية الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي نهضة المجتمعات وتحقيق التقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية والسياسية. ويشهد التاريخ بأن المرأة دائماً تكون أولى ضحايا الحروب والنزاعات والاضطرابات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى المناخية. ورغم ذلك أثبتت المرأة وبرهنت على إنها قادرة على الصمود لمواجهة الصعاب، وقامت بأدوار هامة وأساسية في منع نشوب النزاعات وحلها وحفظ السلام وبناء السلام والعمليات السياسية والاستجابات الإنسانية ومساعي المصالحة والوساطات وإعادة البناء والتعافي بعد النزاعات والحروب. وفي هذا السياق، نؤكد على أن مشاركتها في العمليات السياسية وبناء السلام له أثر إيجابي على مخرجات نتائج تلك العمليات حيث تشير التقارير والإحصائيات على أن مشاركة المرأة تزيد من احتمالية استمرار اتفاقيات السلام لسنوات أكثر وجعلها أكثر استدامة.

للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي ٢ آذار/مارس، قامت الحكومة بتجديد ورقمنة صندوق المشاريع النسائية لتعزيز الشمول المالي وتسريع التمكين الاقتصادي للمرأة. كما يظل النهج السياقي الذي يستخدم خبرة النساء المحليات أولوية، خاصة عندما يتعلق الأمر بجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لمواجهة التحديات وتعزيز الفرص لنسائنا وفتياتنا المحليات. وترى كينيا أيضاً قيمة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في آليات الإنذار المبكر والاستجابة، بما في ذلك من خلال لجان السلام المحلية وشبكات الوساطة المحلية. وفي هذا الصدد، وضعنا إطاراً للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة مراعيًا للمنظور الجنساني بقيادة المجتمعات المحلية.

وختاماً، أشدد على الحاجة إلى إلهام الأجيال الشابة والمقبلة وجميع شرائح المجتمع فيما يتعلق بمركزية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من أجل تحقيق السلام والازدهار والاستقرار في المجتمعات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة في الكويت.

السيدة البغلي (الكويت): بدايةً، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى بلدكم الصديق على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، متمنية لكم ولوفدكم التوفيق والنجاح في رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأتقدم بجزيل الشكر على عقدكم لهذه المناقشة المفتوحة الهامة تحت عنوان "المرأة والسلام والأمن: على أعتاب الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)". كما أود أن أتقدم ببالغ الشكر إلى كافة مقدمي الإحاطات على المعلومات القيمة والآراء المقدرة حول موضوع نقاشنا اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن.

يتزامن عقد هذه الجلسة الهامة مع اليوم الدولي للمرأة، وهي ذكرى سانحة لتسليط الضوء على إنجازات المرأة في كافة أنحاء العالم ودورها الحيوي في كافة القطاعات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. ويشكل هذا اليوم أيضاً مناسبة لتذكيرنا جميعاً بأنه لا زال هناك المزيد

الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتخاذ القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما أشكر المديرية التنفيذية بحوث، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر إيغر، والمبعوثة الخاصة ديوب على إحاطاتهم، وكذلك السيدة غبوي، التي ألهم عملها جيلا من النساء.

وفي هذا العام، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاتفاق الجمعة الحزينة المحوري، الذي أنهى ٣٠ عاما من النزاع في أيرلندا الشمالية. وإذ نفكر في إنجازات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، أتذكر نساء أيرلندا الشمالية، اللاتي كافحن من أجل إشراكهن في عملية السلام. وإلى جانب النساء في جميع أنحاء العالم في أصعب البيئات، مهدت مثابرتهن وشجاعتهن الطريق لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ومع ذلك، وللأسف، تظل المشاركة الحقيقية هي الاستثناء، ولا تزال المرأة مستبعدة من عملية صنع القرار. إذ غالبا ما يتم تجاهل وجهات نظرهن وتجاربهن. وبطبيعة الحال، كانت هناك محطات إيجابية. في ليبيريا وكولومبيا، أدت المرأة دورا أساسيا في قيادة التغيير وتشكيل مستقبل أكثر سلاما.

ومع ذلك، هناك تراجع مقلق ومتسارع عن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على نطاق أوسع. ففي كثير من الحالات، نحن في الواقع نسير في الاتجاه المعاكس. ولا يتجلى ذلك في أي مكان أكثر من أفغانستان، حيث تمحو طالبان الفتيات والنساء من الحياة العامة بشكل منهجي. ومع ذلك، تواصل النساء والفتيات الأفغانيات التكلم بشجاعة والمطالبة بحقوقهن والإصرار على مشاركتهن على الرغم من المخاطر الشخصية الكبيرة.

وفي الوقت نفسه، أجبر الغزو الروسي غير القانوني والواسع النطاق لأوكرانيا ملايين النساء والفتيات على الفرار من منازلهن، مما زاد من خطر الاتجار بهن واستغلالهن جنسيا. ولكي تخرج أوكرانيا من الحرب وتواصل في مسار الاتحاد الأوروبي، من الضروري أن تكون المرأة ممثلة في جميع منصات صنع القرار بشأن خفض التصعيد ومنع النزاعات والتخفيف من حدتها.

وفي هذا الصدد، لا بد أن أشير إلى أن بلدي كان حريصا على مشاركة المرأة اليمنية في مفاوضات السلام التي عقدت في دولة الكويت في عام ٢٠١٦ برعاية الأمم المتحدة. واعتتم هذه الفرصة لأجدد دعم دولة الكويت لمسألة إشراك المرأة في كافة عمليات المفاوضات السياسية التي تعقد في إقليمنا وحول العالم.

إن دولة الكويت تولي مسألة النهوض بالمرأة الكويتية وتمكينها وتعزيز حقوقها وحمايتها اهتماما بالغا. ونجدد، في هذا الصدد، التأكيد على أن المرأة الكويتية تزداد مكاسبها عاما بعد عام في هذا الإطار، وخاصة منذ أن نالت حقوقها السياسية بالترشح والانتخاب في عام ٢٠٠٥. وإنني اليوم أعد نفسي مثالا حيا على هذه المكاسب المتعاقبة التي نالتها المرأة الكويتية حيث إنني أشارك معكم في هذه الجلسة لمجلسكم كوزيرة ليست للشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية فحسب، بل أيضا بصفتي وزيرة الدولة لشؤون المرأة والطفولة، وهو منصب وزاري مستحدث لأول مرة في تاريخ دولة الكويت، الأمر الذي يعكس حرص القيادة السياسية في بلدي على مسألة تمكين المرأة الكويتية وتعزيز حقوقها، ودعما للدور الحيوي والهام للمرأة في نهضة البلد وتنميتها، وذلك بما يتماشى مع النصوص الدستورية في دولة الكويت في إطار خطة كويت جديدة ٢٠٣٥.

في الختام، أقدم تحية احترام وعرافان للنساء في بلدي، نساء الكويت، لتضحياتهن الكبيرة على مر الزمن. فتاريخنا يشهد على أن المرأة الكويتية واجهت الاحتلال بكل شجاعة ومنهن شهيدات الكويت، حتى عاد الحق لأصحابه وتحرر بلدي بموجب قرارات صادرة عن مجلسكم. كما أدت دورا محوريا في بناء ونهضة المجتمع وساهمت في كافة الميادين والقطاعات وكانت عنصرا أساسيا في جهود الكويت لمواجهة كوفيد-١٩.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الطفولة وشؤون المساواة والإعاقة والإدماج والشباب في أيرلندا.

السيد أوغورمان (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر موزامبيق على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة المهمة ونحن على أعتاب

المجلس. وقد شارك في تلك المبادرة ما مجموعه خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس. ونأمل أن يشارك المزيد من الأعضاء.

أما على الصعيد القطري، فتلتزم أيرلندا بالنهوض بالخطوة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال خطط عمل وطنية ونهج حكومي شامل. ومع ذلك، فإننا نعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لسد الفجوة بين الخطب الرنانة والواقع.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن حضور النساء في هذه القاعة وعلى هذه الطاولة أمر مهم. يجب ألا يواجهن أبداً التخويف أو التهديد أو الأذى نتيجة لذلك. ويجب ألا تسمع أصواتهن فحسب، بل يجب أيضاً أن تؤخذ منظوراتهن في الحسبان وأن تكفل مشاركتهن الأمانة إذا أردنا أن نفي تماماً بوعود القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، فإنني أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

وفي هايتي وليبيا وميانمار وسورية واليمن وإيران وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى - عبر جدول أعمال المجلس - تشهد النساء إما حرمانهن من حقوقهن أو تهمة مصلحتهن في العمليات السياسية الرئيسية، بما في ذلك العمليات التي تقودها الأمم المتحدة. يمكننا، بل يجب علينا، أن نفعل ما هو أفضل.

ولهذا السبب، يجب أن تكون الذكرى السنوية الخامسة والعشرين المقبلة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) دعوة عاجلة للعمل. وبوصفنا دولا أعضاء، نحتاج إلى النظر إلى التحديات التي تواجهها المرأة بطريقة شاملة. ولكن لا يسعنا أن ننتظر سنتين أخريين لجعل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وجميع القرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن حقيقة واقعة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم.

وخلال آخر فترة عضوية لأيرلندا في مجلس الأمن، سعت إلى إبراز أصوات النساء المتضررات مباشرة من الحروب والنزاعات. وبالإشتراك مع كينيا والمكسيك، شرعت أيرلندا في مجموعة من الالتزامات بشأن المرأة والسلام والأمن خلال فترة رئاستنا، شملت السعي إلى كفالة مشاركة المرأة وتمثيل المجتمع المدني في مناقشات